الأمم المتحدة A/49/PV.10

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ١٠
المعقودة يوم الخميس
٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد إيسي	(كوت ديفوار)
ثم:	السيدة أريستانبيكوفا	(كازاخستان)
ثم:	السيد إيسي	(كوت ديفوار)
ثم:	السيدة أريستانبيكوفا	(كازاخستان)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

خطاب السيد ميرسيا ايون سنيغور، رئيس جمهورية مولدوفا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ستستمع الجمعية العامة إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية مولدوفا

اصطحب السيد ميرسيا ايون سنيغور، رئيس جمهورية مولدوفا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة، بالنيابة عن الجمعية العامة برئيس جمهورية مولدوفا، صاحب الفخامة السيد ميرسيا ايون سنيغور، وأن أدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس سنيغور (تكلم بالمولدوفية؛ والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): اسمحوا لي بداءة أن أتوجه اليكم يا سيادة الرئيس بتهانيء القلبية المخلصة بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. انني على اقتناع بأن اقتداركم وتعاونكم النشط مع الدول الأعضاء سيمهدان الطريق لدورة ناجحة ومثمرة.

وأود، في الوقت نفسه، أن أعرب عن امتناني العميق لصاحب السعادة السيد صمويل انسانالي على ما أنجزه من عمل بارز أثناء رئاسته للدورة السابقة.

كما أود أن أعرب عن مشاعر الإجلال لصاحب السعادة السيد بطرس بطرس غالي الذي تحظى أنشطته في إعادة تحديد دور هذه المنظمة الموقرة في هذا العالم المتغير بتقدير جمهورية مولدوفا وتأييدها.

وإن من دواعي شرفي أن أقف على هذا المنبر للمرة الثانية ممثلا لمولدوفا. فقبل ثلاث سنوات تقريبا، في آذار/مارس ١٩٩٢، أعربت عن امتناني للدول الأعضاء على ما أبدته من تأييد بالغ لبلادي باعترافها بها على الصعيد الدولي بوصفها دولة مستقلة وبقبولها في الأسرة الكبيرة للأمم المتحدة.

وإنني إذ أرجع النظر الى تلك السنوات، أود أن أشير الى أن جمهورية مولدوفا قد فازت باستقلالها في سياق سياسي معقد أفضت فيه طموحات الدول الى الحرية والديمقراطية الى انهيار نظم شمولية ونشوء دول جديدة.

ومن الأسف أن هذه التغييرات الإيجابية قد أعقبتها اتجاهات سلبية، مثل التهديدات الموجهة الى

94-86449

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

الأمن دون الإقليمي والإقليمي. وعلاوة على ذلك، نشهد عـــودة ظهـــور وتفاقم بعض المشاكل الأقدم عهدا المتصلة بالأقليات الوطنية، والنزاعات على الأراضي، ووجود قوات عسكرية أجنبية في أراضي دول مستقلة حديثا، وتكشف بعض الاتجاهات الانفصالية التي تكون أحيانا كثيرة مستوحاة وموجهة من الخارج، وهلم جرا.

وواقع الأمـــر في هـــذه الظروف أكثر تعقدا مما نستطيع أن نتخيله. فالغبطة التي أعقبت الأحداث في أوروبا الشرقية وفي أراضي الاتحاد السوفياتي السابق قد ولدت لدى البعض رأيا بأن الغايتين الرئيسيتين - إضفاء الصبغة الديمقراطية على المجتمع وبناء اقتصاد ذي توجه سوقـي وكلاهما لا مناص منه لإعادة الاندماج المؤسسي للدول الجديدة في العالم الديمقراطي - لن تواجها بعقبـــات وخيمة. بيد أننا نجد الآن أن هناك عدم تزامن، بل وتفاوتا زمنيا، بين هاتين الغايتين. وان بوسعي القول إن هذا التفاوت أكثر جلاء في الدول المستقلة حديثا التي بزغت نتيجة لانهيار الاتحاد السوفياتي سابقا ومن هذه الناحية، ليس مولودوفا استثناء.

ويتطلب الحال بذل جهد مفاهيمي وعملي أكبر لتصحيح هذا الاختلال في التزامن. ومن الواضح أن الأمم المتحدة ليس في وسعها أن تظل غير مبالية بالصعوبات التي تواجه البلدان التي تمر بمرحلة تحول. وفي هذا الصدد، نرى أن عزم الأمين العام على وضع خطة للتنمية أمر ملائم على وجه الخصوص، ونحن نرحب به. ومن رأينا أن المساعدة التي تمنحها الأمم المتحدة للدول الناشئة ينبغي أن تقدم على أساس الظروف المحددة السائدة في كل بلد على وجه التحديد والبرامج التي يجري وضعها في كل بلد.

ان مولدوفا التي تقع عند نقطة تقاطع المصالح الجغرافية السياسية لبعض الدول الكبرى كانت قد أدمجت في دولة وفي كيان سياسي لم يكن للقيم الديمقراطية فحوى فيهما. وتجربة مولدوفا مختلفة عن تجربة بلدان أوروبا الوسطى والشرقية حيث لم تعمل "غرفة التجميد" الشيوعية أربعة عقود وحيث تمت المحافظة على شيء ما من التطور الديمقراطي السابق. وهذا هو السبب في أنه تعين علينا أن نبدأ عملية إضفاء الصبغة الديمقراطية والانتقال الى اقتصاد السوق من نقطة البداية تقريبا. ويمكن لنا الى حد كبير أن نفسر تعمق الأزمة الاقتصادية بأنه لا يوجد في متناول أيدينا ما يكفي من الموارد المالية والطاقة أو المواد الخام الضرورية لدعم هذه الإصلاحات.

وبالاضافة الى ذلك، تأثرت إمكانات بلادنا هذه السنة بكارثة طبيعية أبلغ المجتمع الدولي بها بالفعل. لقد تكبدنا خسائر بشرية وأضرار مادية فادحة، وتعين علينا أن نعبئ كل الجهود وجميع الموارد لقهر العناصر والتغلب على العواقب. وقد استمع المجتمع الدولي الى صوتنا. وأود أن أعرب عن امتناني المخلص للمنظمات الدولية والبلدان التي منحت مساعدات إنسانية لجمهورية مولدوفا، وعن امتناني المخلص لأعضاء الأمم المتحدة على ما أبدوه من تفهم وتعاطف باتخاذهم القرار ٢٦٦/٤٨ المعنون "تقديم المساعدة الطارئة الى جمهورية مولدوفا" في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة.

وعلى مدى السنوات الثلاث التي انقضت منذ إعلان استقلال جمهورية مولدوفا في ٢٧ آب/اغسطس ١٩٩١، ظل قرارنا بتنمية الديمقراطية وإقامة دولة القانون ذات الاقتصاد السوقي، راسخا على الرغم من الصعوبات الانتقالية. ويجري تنفيذ هذا القرار الراسخ من خلال ما نبذله من جهـــود لخلق البناء التشريعي الضروري للنهوض بالإصلاحات، بما في ذلك الخصخصة، ولتحويل الاقتصاد الى اقتصاد يستند الى العلاقات السوقية، ولكفالة الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

لقد كانت الانتخابات البرلمانية التي أجريت مؤخرا على أساس تعدد الأحـــزاب حرة ونزيهة وقد أكد ذلك المراقبون الدوليون. وثمـــة حدث هام آخر تمثل في اعتماد الدستور، الذي يمهـــد الطريـــق للاستقلال والديمقراطية الحقيقيين اللذين اختارهما شعب جمهورية مولدوفا.

وقد صادقت جمهورية مولدوفا على سلسلة من الاتفاقيات الدولية الهامة الخاصة بحقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، تعهدنا بالتزامات جديدة بتغيير الإطار القانوني الداخلي وفقا للمعايير الدولية. كما اتخذت تدابير لضمان حقوق الأقليات الوطنية، وبعضها كان على شفا فقد هويته إبان النظام السوفياتي. وتهدف أحكام عديدة من التشريع المولدوفي الى حماية الحق في الإبقاء على اللغة التي يتم التكلم بها في أرض البلد وفي استخدامها وتطويرها. وبموجب الدستور الجديد يمكن أن تمنح أشكال خاصة للحكم الذاتي لبعض المستوطنات البشرية في شرق وجنوب جمهورية مولدوفا وفقا لأوضاع قانونية خاصة اعتمدت بموجب القوانين الدستورية. فعلى سبيل المثال، يبحث البرلمان الآن مشروعا خاصا لهذا الوضع القانوني بالنسبة للمنطقة الجنوبية.

نعتقد ان النوايا الحسنة لحكومة جمهورية مولدوفا والإجراءات الإيجابية والملموسة التي اتخذتها تمثل منطلقات أساسية للقضاء على مصادر التوتر. ونحن نؤمن إيمانا قويا بأنه يمكن - بقليل من الاختلاف - القضاء على تلك المصادر بطريقة سلمية عن طريق التفاوض والحوار لا باستخدام القوة؛ فكما نستخلص من قول قديم "استغراق عام في المفاوضات أفضل من يوم واحد في الحرب". وهذا صحيح نظرا لأن أي صراع مسلح يتسبب في حدوث خسائر مادية وإنسانية.

كانت جمهورية مولدوفا وستظل ملتزمة تماما بالمفاوضات البناءة شريطة أن تبدي - بطبيعة الحال - جميع الأطراف المعنية إرادة سياسية وحسا سليما.

ولا يمكننا، في الوقت ذاته، أن نتجاهل حقيقة أنه بالرغم من التنازلات المعقولة التي قدمها شيسيتاو لا تزال اتجاهات الانفصالية قائمة في المناطق الشرقية، ولا تزال حقوق الإنسان تنتهك انتهاكا خطيرا. فعلى سبيل المثال، برغم إعراب السلطات المولدوفية وعدة منظمات دولية، بما فيها الأمم المتحدة، عن قلقها العميق إزاء حالة "مجموعة الأسكو" حتى يومنا هذا لا يزال أعضاء هذه المجموعة محتجزين احتجازا غير قانوني. وثمة مثال آخر يتمثل في منع المولدوفيين من الضفة الشمالية لنهر الدنستر من استعمال الحروف الأبجدية اللاتينية في العملية التعليمية وما زال القادة الانفصاليون من التيراسبول يواصلون عرقلة التوقيع على الاتفاق الذي أقر بالفعل على المركز القانوني للجيش الرابع عشر وأساليب ومراحل انسحابه الكامل.

وأريد أن أؤكد مرة أخرى على أن إرادة شعبنا تتمثل في انسحاب القوات العسكرية الأجنبية الكامل المنظم غير المشروط من أراضي جمهورية مولدوفا. وهذه الإرادة تتجلى بوضوح في دستورنا الذي يحظر وزع قوات أجنبية على أراضي جمهورية مولدوفا. وفي هذا السياق، لابد من الإشارة الى أن سلطات الاتحاد الروسي تبدي تفهما صحيحا لموقفنا. وأود أن أبرز الدور الهام الذي يضطلع به المجتمع الدولي والمنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة، وخاصة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في تسهيل المفاوضات الثنائية.

وأغتنم هذه الفرصة لأهنىء استونيا ولاتفيا على انسحاب القوات العسكرية الأجنبية من أراضيهما، وأعرب عن أملنا في أن يؤيد المجتمع الدولي نفس النوع من الانسحاب الواجب والمنظم للقوات الأجنبية في حالة جمهورية مولدوفا.

أود أن أعرج على موضوع الانفصالية وأناقشه في منظور أكبر. فمن المعروف جيدا ان مناطق كثيرة في العالم تتأثر حاليا بالميول الانفصالية. فاحترام حق الأمم في تقرير المصير حق أساسي أبرزته الوثائق الدولية. ولا يمكننا أن نتجاهل أن هذا الحق يستخدم في أحيان كثيرة كأداة لخدمة مصالح مجموعات سياسية معينة. وفي هذا السياق لا يكون لهذا الحق أي دخل في تطلعات الشعوب المشروعة الى الحرية والسيادة الوطنية.

واليوم، في نهاية هذه الألفية، ان الظاهرة الانفصالية - في رأيي - ظاهرة سلبية للغاية، وتجاهلها يمكن أن يؤدي الى نتائج مأساوية بالنسبة لبلدان عديدة، بل في الواقع بالنسبة للعالم بأسره. فهل بوسعنا في ظل هذه الظروف أن نسمح ببزوغ عشرات من الدول التي تُفرض على نحو اصطناعي، نتيجة لضغوط بعض المجموعات السياسية المعنية؟ وهل سيزيد هذا من تعزيز الاستقرار والأمن الدوليين؟ اننا لا نعتقد ذلك. ونظرا لأن غالبية الدول ذات وضع متعدد الأعراق، ويمكن أن تتأثر بمثل هذه النزعات الانفصالية، ولا يسعنا إلا أن نؤكد على الأخطار التي تنطوي عليها هذه النزعات. لهذا نعتقد أن هذا النوع من الانفصالية - فيروس عالم اليوم القاتل - يجب أن يدينه المجتمع الدولي. ونعتقد انه يجب دراسة هذه المسألة بمزيد من الدقة، ويحدونا الأمل في أن تولي الأمم المتحدة هذا الأمر الاهتمام الواجب.

لقد انضمت جمهورية مولدوفا الى الأمم المتحدة بوصفها بلدا أوروبيا فتيا. وتطلعاتنا الأوروبية تحددها أوجه انتمائنا الثقافي والسياسي والجغرافي الى المجال الديمقراطي الأوروبي. ويربطنا به أيضا تراثنا اللاتيني. وبالنسبة لنا، ان عزلنا عن المجال الأوروبي وقيمه يعني تسهيل إعادة ظهور بعض التأثيرات التي عانينا منها في الماضي معاناة مريرة. ولهذا السبب يتمثل هدفنا الأساسي الحيوي في إدماج بلدنا في أوروبا. وفي هذا السياق نتطلع تطلعا قويا الى مزيد من التعاون والربط مع مجلس أوروبا ومنظمة معاهدة شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي الغربي ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بما في ذلك توسيع علاقاتنا مع الاتحاد الأوروبي، مما يمثل الضمان الرئيسي للممارسات والقيم الديمقراطية.

يرتهن تنفيذ خياراتنا ارتهانا حاسما باستعداد الهياكل الأوروبية الأطلسية الاقتصادية والسياسية الاستراتيجية للمؤازرة النشيطة لمولدوفا.

وأعتقد أن إقامة علاقات اقتصادية مع دول الاتحاد السوفياتي السابق المستقلة والانضمام الى كومنولث الدول المستقلة حيث لا نشارك إلا في الهياكل الاقتصادية، ودون الانخراط في الأمن الجماعي أو التعاون العسكري السياسي لن يكونا عقبة تحول دون اندماجنا التدريجي في الهياكل الأوروبية الأطلسية. ونعتقد أنه ما من أحد في أيامنا هذه يريد خطوطا تقسيمية جديدة في أوروبا أو في أي جزء آخر من العالم. بل إننا، على النقيض من ذلك، بحاجة الى القضاء على الخطوط التي أوجدتها الحرب الباردة. ومع اقتراب نهاية القرن ها هو العالم بأسره - لا أوروبا وحدها - يعيش عملية تحول معقدة. ونحن نريد إقامة أشكال جديدة من التعاون تستجيب لتطلعات واحتياجات جميع الدول.

لقد أصبح حلول اليوم الذي سيحتفل فيه المجتمع الدولي بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة وشيكا. وعلى مر كل هذه السنوات كانت الأمم المتحدة ولا تزال هي المركز العالمي الرئيسي لصون السلم والأمن الدوليين ولتعبئة جهود الدول في التعاون مع المنظمات الإقليمية، صوب تسوية القضايا العالمية. ويشرف جمهورية مولدوفا أن تسهم جنبا الى جنب مع الدول الأخرى في تنفيذ المثل العليا النبيلة لمنظمتنا العالمية. ويسرني - بصفة خاصة - أن أحيط الجمعية العامة علما بأنه تم في جمهورية مولدوفا تشكيل لجنة تنسيق الأنشطة والمظاهر المكرسة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة.

وبالتذكير بالانجازات ووجوه النجاح التي حققتها منظومة الأمم المتحدة لا يسعنا إلا أن نذكر حقيقة مفادها أن المنظومة أدت عملها حتى الآن على هدى من ميثاق جرت صياغته قبل خمسين عاما. وأعتقد أن الواقع الدولي الجديد قد يستدعي ادخال بعض التعديلات الضرورية لتكييف أحكام الميثاق مع هذا الواقع. وجمهورية مولدوفا تؤيد الاصلاحات التي شرعت الأمم المتحدة في تنفيذها والتي ترمي الى تجسيد كفاءة المنظمة وهيئاتها الرئيسية.

وتشارك بلادنا في الآراء التي أعرب عنها مندوبو بلدان كثيرة داخل اطار الفريق العامل مفتوح العضوية فيما يتعلق بقضية التمثيل العادل في مجلس الأمن. وينبغي إدخال تعديلات على تشكيل المجلس، وأدائه لوظيفته، وأساليب عمله، دون أن يؤثر ذلك على كفاءة أنشطته في مجال عمله الرئيسي، وهو ضمان السلم والأمن الدوليين.

وإذ تراعي مولدوفا الدور الناشط والإسهام في أعمال الأمم المتحدة، من جانب المانيا واليابان، وإمكانياتهما في تولي مسؤولياتهما المحددة في حفظ السلم والأمن الدوليين، فإنها تساند ترشيح هذين البلدين لأن يكونا عضوين دائمين في مجلس الأمن. وموقفنا من التمثيل العادل في مجلس الأمن هو أنه من الضروري أن نأخذ في الاعتبار جميع المجموعات الاقليمية المعترف بها في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تؤيد جمهورية مولدوفا اقتراح هولندا بمنح مقعد اضافي لكل مجموعة جغرافية، بما في ذلك بلدان اوروبا الشرقية.

وينبغي أن تستكمل المشاورات والمناقشات حول هذا الموضوع الهام بتدابير تنظيمية وإجرائية عملية، مثل اقامة بعض الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن وفقا للمادة ٢٩ من الميثاق، وزيادة التعاون وتوسيع نطاقه مع الجمعية العامة والمنظمات الاقليمية.

وفي الوقت نفسه، نرى أن أساليب العمل في اكثر هيئات الأمم المتحدة تمثيلا لدول العالم، وهي الجمعية العامة، يمكن تعديلها هي الأخرى. فنحن جميعا نهتم بتوجيه تلك الأنشطة، قدر المستطاع، نحو تعزيز مبادئ العدالة والديمقراطية والتنمية. ان وفد مولدوفا يؤيد المقررات المتخذة في الدورة السابعة والأربعين والرامية الى زيادة فعالية الجمعية العامة وترشيد الأنشطة التي تضطلع لجانها بها.

وهناك صلة مباشرة بين السلم والأمن من ناحية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية اخرى. وفي هذا العهد الجديد، عندما تزيد الأمم المتحدة من جهودها لحفظ السلم والأمن الدوليين، ينبغي ألا ننسى استمرار وجود عدم التكافؤ، والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة، التي تصيب جميع البلدان، ولا سيما البلدان التي تمر بمرحلة انتقال والبلدان النامية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يشمل إصلاح المنظمة الآليات الاقتصادية والاجتماعية، وخصوصا المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي لهذا الاصلاح، الذي بدأ بالفعل، أن يكون اكثر فعالية في مجال التنفيذ، وأكثر ترشيدا في مجال الاستفادة من الموارد المتاحة.

وفي هذا السياق، أود أن اؤكد أهمية الدورتين السابقتين للجنة التنمية المستدامة التي نأمل أن يحافظ عملها على قوة الدفع المتولدة عن مؤتمر ريو دى جانيرو المعني بالبيئة والتنمية ويكثفها، فيما يتعلق

بالتنفيذ السريع للالتزامات الواردة في جدول أعمال القرن الـ ٢١.

وإذ انتقل الى موضوع آخر أود أن اذكر أن جمهورية مولودوفا تدرك أبعاد الأزمة المالية للمنظمة. ونحن نهتم بهذا الوضع، ومن ثم، أود أن اؤكد للجمعية العامة أن بلادي ستبذل قصارى جهدها للوفاء بالتزاماتها. إن توصيات الدورة الأخيرة للجنة المعنية بالمساهمات، فيما يتعلق بإعادة فحص وتكييف جدول الأنصبة المقررة للدول الأعضاء، تعكس بشكل أكثر عدلا، قدرة الدول الفعلية على الدفع. ونأمل أن تضع الجمعية العامة هذه التوصيات في اعتبارها بروح العدالة والتضامن التي تتسم بها أعمال الأمم المتحدة.

وفي الختام، أعرب عن أملي في أن يساعدنا الجو البناء الذي يميز أعمال الأمم المتحدة على تحديد هوية المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي، وأن نتوصل الى الحلول اللازمة لها.

ويعرب وفد جمهورية مولدوفا عن استعداده للتعاون بأقصى درجة من النشاط والفعالية مع وفود الدول الأخرى من أجل تحقيق المقاصد السامية للأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مولدوفا على البيان الذي أدلى به الآن.

اصطحب السيد ميرسيا ايون سنيغور، رئيس جمهورية مولدوفا، الى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد رونالدو رونالد فينيتيان، رئيس جمهورية سورينام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ستستمع الجمعية العامة الآن الى خطاب رئيس جمهورية سورينام.

اصطحب السيد رونالدو رونالد فينيتيان، رئيس جمهورية سورينام، الى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، اتشرف بالترحيب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية سورينام، فخامة السيد رونالدو رونالد فينيتيان، وبدعوته الى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فينيتيان (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتجه عالمنا الى عهد جديد لم يتخذ بعد شكلا دائما. وتتطلب عملية التغيير هذه تحولات عميقة، يعزز بعضها التنمية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الانسان ورعاية "البيئة"، في حين يمثل البعض الآخر تهديدا خطيرا للحياة وللعالم ذاته. وخلال هذه العملية، تحل مبادئ اخرى جديدة محل المبادئ الثقافية والاجتماعية والسياسية التي بدا في وقت من الاوقات أن لها قيمة خالدة.

ففي أنحاء كثيرة من العالم، يسود التزعزع، مفضيا الى المآسي والفوضى.

إن انتخابكم بالإجماع، سيدي، في هذه الأوقات المليئة بالتحديات، رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين يستحق التهنئة. فانتخابكم لشغل هذا المنصب السامي دليل على ثقة الدول الأعضاء بكم، وأن جمهورية سورينام لعلى ثقة من أن مداولاتنا خلال هذه السنة الهامة ستحرز نتائج ملموسة بفضل توجيهات سعادتكم.

ونشيد بالسفير صامويل انسانالي، ممثل غيانا، على الطريقة الممتازة التي انتهجها في رئاسته للدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة.

وان الطريقة الحيوية وغير العادية والممتازة التي يؤدي بها السيد بطرس بطرس غالي مهمته بوصفه امينا عاما للأمم المتحدة في هذه الأوقات الحاسمة من المنازعات والحروب وأعمال العنف التي تزداد حدة، تستحق امتناننا واعجابنا واحترامنا. ونود أن نشكره من أعماقنا وأن نهنئه في الوقت ذاته، على الدور الهام الذي يضطلع به في تشكيل مستقبل النظام الدولي.

وقد واجهت أحداث السنوات الأخيرة المجتمع الدولي بحقيقة مؤداها أن انقضاء صدام الايديولوجيات المتسم بالمواجهة لم يسفر تلقائيا عن الاستقرار والرخاء اللذين نطمح اليهما. فلا تزال مشاكل حادة قائمة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وعلى المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

ونحن نشهد تفجر المنافسات الوطنية والإثنية الحادة واستمرارها وانتشارها، كما هو الحال في البوسنة والهرسك ورواندا. وقد أدت هذه الصراعات والمنازعات الى نشوء عدد كبير من المشردين الذين يتعرضون لأسوأ نوع من المضايقات والمجاعة والحرمان.

ومما ضاعف من هذه المظاهر وجود ممارسات تترك مرة اخرى وصمة عار على جبين المدنية. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يغض الطرف عن هذه الممارسات أو أن يتواني عن العمل إزاء هذه الحالات المرعبة وغير المقبولة وتمثل هذه الأزمات، بغض النظر عن الاسباب والدوافع المختلفة التي تولدها، الى

الاشتراك في حقيقة مـــؤداها أن جموعا من النساء والأطفال والمسنين الأبرياء يدفعون ثمنها ويكتوون بنار الصراعات والحروب.

والشاغل الحقيقي لنا ليس فقط عدد الضحايا الذين يسقطون أو نطاق التدمير الذي قد ينجم عن ذلك، ولكن ايضا احتمال انتشار بذور هذه الصراعات في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء، في غيبة من اهتمام النظام العالمي القادر على احتواء ومعالجة هذه القضايا.

ومن الصحيح أن يعتبر المجتمع الدولي هذه المشاكل عبئا متقاسما وأن يكافح لحلها فورا بطريقة سلمية وعلى أساس التعاون العملي. وينبغي، في الأجل القصير، الالتجاء لهذه الآليات التي تعتبر عملية لتحقيق الانقاذ الفوري للذيـــن يعانون. وبالإضافة الى ذلك، ينبغي أن نزيد جهودنا لإزالة الأسباب العميقة الجذور للصراعات الوطنية المعلقة ولكفالة حقوق الانسان والحقوق المدنية للأقليات الإثنية ولتعزيز التعايش السلمـــي عن طريق مراعاة كل لعنصر الآخر ولونه وإثنيته ودينه وجنسه. واذ لم نفعل ذلك، فإن المعاناة سيطول أجلها وستهـــدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

ولا يسعنا، ونحن نناقش المسائل التي تواجه عالمنا، إلا أن نشير الى أهمية خلق واقع جديد يرمي الى التطوير الكامل لإمكانات الشعوب عن طريق إرساء قاعدة للسلم وبناء الديمقراطية وتشكيل اقتصادات سليمة.

ونحن نعلم صعوبة عملية اقامة الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية الموثوق بها والثقافة الديمقراطية. وعلى الرغم من الالتزام او القوى التي تكافح بها حكوماتنا لتحقيق هذا الهدف فمن اللازم أن تكون العملية بطيئة ومليئة بالتعقيدات. بيد أن سورينام مقتنعة بوجوب السعي لبلوغ هذا الهدف، يحدوها الادراك أن جوهر الديمقراطية، كما نراها، ليس مجرد الالتزام بنظام مثالي ولكن بأحد أهم المتطلبات اللازمة لوجود مجتمع مستقر وموحد ومتكامل يستطيع أن يقوم بسرعة بتسوية خلافاته وبتحقيق طموحاته وبالاستمتاع بانجازاته الثقافية والسياسية والاجتماعية الاقتصادية والمحافظة عليها.

وقد عزز التزام سورينام بقضية الديمقراطية، التجربة الممضة للحكم الدكتاتوري الذي تعين على شعبنا الحياة في كنفه قبل بضعة أعوام. وهناك، في الواقع، جهود هائلة أسهمت في إعادة النظام الديمقراطي الى مساره.

وإن مشاركتنا في بناء واقع سياسي وطني جديد هي بمثابة وصلة بيننا وبين العملية الإقليمية للتجديد السياسي، الذي تواجه فيه الحكومات مهمة معقدة تتمثل في استعادة الديمقراطية وحمايتها.

والواقع أن الديمقراطية عانت، في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بعض النكسات الشديدة.

وتسبب مشاكل هايتي قلقا خاصا لدينا. اذ أن الاعاقة العنيفة وغير القانونية للعملية الديمقراطية في هذا البلد أدت الى انتهاكات متواصلة لحقوق الانسان وزيادة حالة الفاقة والمعاناة لشعب هايتي وهروب الآلاف من بلدهم. وبالنظر الى هذه الخلفية، وافقت حكومتي على طلب توفير ملاذ آمن مؤقت للاجئين من هايتي وتعهدت بتقديم دعمها الى القوة المتعددة الأعراق.

وفضلا عن ذلك، قررت حكومتي تخصيص افراد من الجيش والشرطة الوطنيتين لبعثة الأمم المتحدة في هايتي التي ستباشر مهمتها، في اطار تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤) في الوقت الذي تعود فيه الى السلطة الحكومة الديمقراطية بزعامة الرئيس جان برتراند ارستيد.

وكان قرار حكومتي بمساندة بعثة الأمم المتحدة في هايتـــي وبالمشاركـــة فيها بدافع من مفهومها للمسؤولية الإقليمية والدولية عن الاسهام في حماية الديمقراطية الدستورية في المنطقة.

ونعتقد أن نصف الكرة الذي نعيش فيه بحاجة الى آليات دائمة لكفالة العمل السريع والمباشر عندما تتعرض الديمقراطية للتهديد، مثلا، عن طريق اغتصاب السلطة على نحو غير دستوري.

وأدت الجهود الكبيرة التي بذلتها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، بما في ذلك مختلف القرارات المتخذة والبعثات الموفدة الى هايتي والتهديد بالتدخل العسكري المباشر، الى إقناع القيادة العسكرية، في نهايةالأمر، بالتخلي عن الحكم في موعد لايتجاوز ١٥ تشرين الاول/اكتوبر.

ونأمل، بوجه عام، أن تؤدي التطورات الجارية في هايتي، والناتجة عن مبادرات متخذة في اطار الأمم المتحدة، الى تسوية سلمية للأزمة. وترغب سورينام في تأكيد أن جميع الجهود الرامية الى استعادة الديمقراطية في هايتي ستظهر وكأنها دون جدوى اذا لم تجمع البلدان الغنية فورا موارد مالية في صندوق يخصص لتعمير هايتي وتطورها.

إن التطورات التي حدثت في جنوب افريقيا وأفضت إلى زوال نظام الفصل العنصري البغيض وإلى

قيام جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية قد أدت بنا إلى الاقتناع بأن كفاح الشعوب الحق من أجل العدل والمساواة وحكم الأغلبية سيلقى النجاح في نهاية الأمر وفي الحقيقة أن مولد جنوب افريقيا الجديدة في نيسان/أبريل الماضي قد دلل على أن الهياكل المفروضة بالقوة لا يمكن أن تصمد أمام تصميم الذين يلتمسون العدل.

ويرغب شعب جمهورية سورينام وحكومتها في توجيه التهنئة إلى شعب جنوب افريقيا وزعمائها، وخاصة الرئيس نيلسون مانديلا، على هذا النجاح الذي سيكون له آثاره الإيجابية على المجتمع الدولي.

ونحن جميعا مدينون للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التي قامت على مدى ٣٢ سنة بدور حيوي في الجهود العالمية لإنهاء الفصل العنصري وتثق بلادي بأن الحكومة الجديدة في جنوب افريقيا ستتصدى تصديا حسنا للتحديات الجديدة التي ستواجهها. ونأمل في ألا يتوانى المجتمع الدولي عن مساعدة الحكومة الجديدة على إحداث التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لبناء مستقبل من الأمن والاستقرار والازدهار لشعب جنوب افريقيا.

إن التغييرات السياسية الإيجابية والإنجازات الدولية الكثيرة التي نجمت عن نهاية عصر الحرب الباردة كان لها تأثير عميق على مشكلة الشرق الأوسط، وخاصة القضية الفلسطينية. لقد اتخذ الصراع منعطفا إيجابيا يتفق مع تلك التغييرات. وترغب حكومتي في تسجيل ارتياحها بشأن الاتفاق التاريخي الذي وقّع بين إسرائيل والأردن والذي أعقب الاتفاق المبرم بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. لقد تحققت الآن الفرصة التاريخية لإنجاز السلم الدائم، ويجب على المجتمع الدولي أن يضمن ألا يضيع هذا الزخم الهام.

تفضي إحصاءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والأمم المتحدة إلى استنتاج واحد لا غير: إننا نعيش في عالم يكتنفه عدم المساواة والتفاوت الفادح والاختلال في توزيع الثروة والموارد، ويحتاج الأمر إلى حلول عاجلة للأحوال الاقتصادية للبلدان النامية.

ولا تقتصر مشكلة الاختلال الاقتصادي على بلدان قليلة أو على منطقة واحدة. إنها قضية عالمية - بمثل ما يعد السلم والديمقراطية قضيتين عالميتين - ولهذا السبب يجب على هذا المحفل أن يعالجها على سبيل الأولوية. فلم يعد الكابوس النووي الأمر الذي يخيفنا أكثر من غيره: بل الذي يخيفنا هو بلاء الفقر الذي لا يزال يفت في أسس حضارتنا.

وفي سورينام، كما في غيرها من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومناطق أخرى، تجري إصلاحات جريئة ولكن ضرورية، لإزالة العقبات التي تعترض التنمية والقدرة التنافسية الاقتصادية من أجل التواؤم مع الحقائق الدولية الجديدة. وفي هذا السياق، تجاهد بلادي من أجل إعادة تأهيل اقتصاد أمتنا المبتلى وإعادة بنائه على أساس سليم وقوي.

وفي إطار هذه الإصلاحات الاقتصادية، نعتبر تنمية الموارد البشرية قضية لها الأولوية. ومما نعتبره بالغ الأهمية تحسين ظروف معيشة شعبنا وأحواله الصحية الأساسية والغذائية. ونحن ملتزمون بهذه الأهداف لأننا نعتقد بأن لكل إنسان حقا مطلقا في التنمية.

ولم يكن من السهل تنفيذ تدابير التقشف التي تعهدت بها حكومتي بسبب ضعف الاقتصاد والمشاق والمعاناة اللتين تفرضهما تلك التدابير على شعبي. ورغما عن التقدم المتحقق حتى الآن، فمن الجلي أن مثل هذا التعهد يتطلب توافر موارد هائلة لا يمكن تعبئتها على الصعيد الوطني فقط. ولذلك دعونا المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة لإكمال جهودنا المحلية. وقد وجهنا الدعوة، على وجه الخصوص، إلى شريكنا التاريخي للوفاء بالاتفاقات المبرمة في هذا السياق ولمساندتنا في الجهود التي نبذلها لإيجاد الرخاء من أجل شعبنا.

ويجب أن نضيف إلى ذلك أن علينا التزاما بأن نعمل على ألا تفضي حاجتنا إلى المعونة إلى إعادة استعمار بلادنا.

وتشارك حكومتي في ما يشعر به المجتمع الدولي من قلق بشأن النظام الإيكولوجي الهش في عالمنا وهو النظام الذي يجب توفير الحماية له. وتواجه سورينام، مثل غيرها من البلدان النامية، التحدي المتمثل في الوفاء بحاجاتها الإنمائية الحاضرة وحماية الموارد البيئية والطبيعية في الوقت نفسه من أجل الأجيال المقبلة. وقد ألزمت حكومتي نفسها، في معرض محاولتها إقامة توازن سليم بين التنمية والبيئة، باتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية البيئة وصونها وفقا للمبادئ التوجيهية المعتمدة في مؤتمر ريو دي جانيرو، وقد أدمجت مفهوم التنمية المستدامة في برامجها الإنمائية الوطنية.

وإذا لم تكن لدى المجتمع الدولي الإرادة السياسية على أن يعالج بفعالية الأزمات التي تحدث في كثير من

الاقتصادات فسيظل العالم يفتقد إلى الاستقرار، وسيبقى عرضة للتضرر من التقلبات والنكسات التي يمكن أن تقوض أسس المستقبل.

وفي سياق المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد مؤخرا والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي سيعقد قريبا، فإن القمة العالمية للتنمية الاجتماعية إذن مبادرة حسنة التوقيت حيث ستوفر فرصة للشروع في تحليل متعمق للتنمية البشرية من جوانبها كافة. وينبغي لهذه الاجتماعات الدولية أن تتيح لنا جميعا فرصة لنتصدى بطريقة متكاملة لقضايا الفقر والبطالة والاندماج الاجتماعي.

وقد اتخذت مبادرات مشجعة عديدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل المعالجة الفعالة لحتميات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز قدرة بلدان المنطقة على الاستجابة للتحديات الملحة المنتظرة. وقد بذلت جهود مشتركة ترمي إلى تدعيم التكامل والتعاون الإقليميين.

وفي ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٤، شهدنا في كرتاخينا بكولومبيا مولد رابطة دول الكاريبي، التي تجمع ما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي وبلدان أمريكا الوسطى وكوبا والجمهورية الدومينيكية وهايتي وسورينام والمكسيك وكولومبيا وفنزويلا. وذلك حقيقة برهان على الوعي المتزايد فيما بين قيادة المنطقة بأن الروابط الاقتصادية والسياسية الأوثق أدوات لتعزيز قدرتنا على جلب الرخاء لشعوبنا. وقد دللت سورينام بانضمامها إلى رابطة دول الكاريبي على أنها جزء من المنطقة وأنها تريد المشاركة في صياغة مستقبله.

وقد استكشفت سورينام أيضا إمكانية الانضمام إلى الاتحاد الكاريبي بوصفها عضوا كاملا بالنظر إلى انها تعتقد أنها ستعزز بهذا الانضمام قدرتها على تكثيف التعاون الإقليمي وستجلب إلى الاتحاد الكاريبي ثراءها الثقافي وفرصها الاقتصادية.

يواجه حاليا نصف الكرة، الذي ننتمي إليه ويضم بلدانا نامية ومتقدمة النمو على حد السواء، تحديا متمثلا في اغتنام الفرصة التي تتيحها التغيرات العالمية، وذلك لتطوير مبادرات لتعهد العلاقات الدولية بالرعاية مما يؤدي إلى تحقيق الرفاه للجميع على أساس التنمية المستدامة والإصلاح الاجتماعي والإنصاف.

وفي ضوء هذه الأهداف يرحب وفد بلادي بمؤتمر القمة المقترح للأمريكتين، والمزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، حيث تلتقي بلدان من نصف الكرة الغربي لتناول هذه القضايا والعمل كقوى حفازة لإحداث ما يلزم من تغيرات في أنماط تنمية بلدان الشمال والجنوب على حد سواء من أجل أن تتوصل إلى تحقيق أهدافها المشتركة.

لقد وصفت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في مناسبات عديدة بأنها أحد الصكوك القانونية المتعددة الأطراف الأهم في قرننا. وقد شاركت حكومة بلادي بنشاط في إعداد الاتفاقية آنفة الذكر. ويسرني بالغ السرور أن أتوجه بالتهنئة للمجتمع الدولي بمناسبة بدء سريان هذه الاتفاقية في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

كما أود، نيابة عن حكومة بلادي، أن أعرب عن رضائينا بالاتفاق الذي تسنى التوصل إليه بالنسبة للتعدين في قاع البحار العميق كما ورد في الاتفاقية المذكورة آنفا.

يتعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة بدعم مبادئ الأمم المتحدة ومبادراتها وفي نفس الوقت تولي الدول الأعضاء اهتماما لنوع الدعم ومستوى المساعدة التي يمكن أن يحصلوا عليها من هذه المنظمة وسورينام تقوم بذلك أيضا.

وبالنسبة لسورينام، إن برامج معونة عديدة مقدمة من الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة الأخرى قد عرقلت من جراء تطبيق أحد المعايير الرئيسية للمساعدة. وقد أدرجت سورينام ضمن البلدان المساهمة الصافية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأن نصيب الفرد من الدخل القومي قد احتسب على أنه يزيد على ٣ آلاف دولار. هذا الرقم خطأ بسبب استخدام أسعار الصرف الرسيمة غير الواقعية. والآن وقد تسنى تحريك سعر الصرف الرسمي إلى مستوى واقعي يزيد أكثر من مائة مرة على النسبة السابقة، تتطلع سورينام إلى إعادة تكييف مركزها وبالتالي إعادة تصنيفها، وكذلك إلى برنامج المعونة الذي سيتبع هذا التحويل.

إننا منخرطون في عملية تطويرية وكل من العالم والأمم المتحدة يتكيف وفقا للمتطلبات الجديدة للسلم والأمن والتنمية المستدامة. ومن الواضح أن إقامة نظام دولي جديد يستند أساسا إلى المشاركة الديمقراطية لجميع الدول تتطلب إعادة هيكلة الأمم المتحدة وتعزيزها استجابة لمسؤولياتها الجديدة. وفي الواقع يكتسي دور الأمم المتحدة الآن أهمية أكبر من أي وقت مضى، ومن الأمور البالغة الإلحاح بالنسبة للمجتمع الدولي إعادة هيكلة هذه المنظمة بغية تمكينها من الاضطلاع بالدور الهام الذي أنشئت من أجله.

إن الاحتفال في عام ١٩٩٥ بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة سيكون فرصة جيدة للتفكير في دور المنظمة الجديد، وفي بلوغ هذا الهدف الذي يرتهن بإعادة تنظيم العلاقات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمين العام.

إن حكومة بلادي ملتزمة بالإسهام في تحقيق نتيجة ناجحة لهذا المسعى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سورينام على الخطاب الذي أدلى به توا.

اصطحب فخامة السيد رونالدو رونالد فينيتيان، رئيس جمهورية سورينام، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة الأونورابل اندريه أويليت، وزير خارجية كندا.

السيد أويليت (كنـــدا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن انتخابكم - سيدي - لرئاسة الجمعية العامة يسر كندا بالغ السرور، وهي متأكدة من أنكم ستضطلعون بحصافة واقتدار بمسؤولية إدارة أعمالنا. ويمكنكم أن تعولوا على تعاوننا الكامل.

تشغل الأمم المتحدة دائما منزلة خاصة في سياسة كندا الخارجية. وإذ أخاطب الجمعية للمرة الأولى بصفتي وزير للشؤون الخارجية أتذكر بعض كلمات أحد أسلافي البارزين ليستر ب. بيرسون الذي قال عن الأمم المتحدة ما يلي:

«علينا رعاية المثل العليا الدولية، وتطوير السياسات الدولية وتعزيز المؤسسات الدولية، وفي المقام الأول الأمم المتحدة، حتى يمكن ضمان السلم والتقدم».

وتتشاطر الحكومة التي أمثلها تلك الرؤيا النبيلة الشاملة لدور الأمم المتحدة ومكانتها. وكيما يتمكن المجتمع الدولي من مواجهة التحديات التي تنتظره مع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين يحتاج الآن، أكثر من أي وقت مضى إلى مؤسسة متعددة الأطراف وقوية وموثوق بها مجهزة بالوسائل اللازمة للوفاء بتوقعاتنا.

وهذه التحديات هي صون السلم والأمن الدولي بالإضافة إلى تحقيق التنمية والعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة اللامساواة بوجوهها المختلفة. وفي الوقت الذي نستعد فيه للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة، لا توجد مهمة أكثر إلحاحا من تكثيف جهودنا من أجل الإصلاح كي نعطي منظمتنا الدفعة الثانية التي تحتاجها. ولنستلهم رؤيا وحماس الناس الذين صاغوا ميثاق الأمم المتحدة قبل ٥٠ عاما.

نستطيع أن نرمز بصورة قليلة الى الاضطرابات الواسعة النطاق التي هزت أركان كوكبنا منذ سقوط حائط برلين وانتهاء الحرب الباردة. واتجه بفكري الى الصورة الحية للرئيس نيلسون مانديلا وهو ينطق بقسَم تولي منصبه رئيسا منتخبا بطريقة ديمقراطية لجنوب افريقيا، والى المصافحة التاريخية بين رئيس الوزراء اسحق رابين وزعيم منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات. فالمستقبل مفعم بالأمل لشعوبهم ولشعبي كمبوديا والسلفادور، وربما عن قريب، لشعبي موزامبيق وأنغولا، الشعوب التي اكتشفت الطريق الى السلم، بمساعدة الأمم المتحدة.

وهناك أيضا أمل في هايتي، حيث أخضع شعب شجاع زمنا طويلا للاضطهاد والفقر المدقع. وسنشاركه فرحته عندما يصبح في النهاية قادرا على الترحيب بمواطنه الرئيس أريستيد الذي هو رمز حي للديمقراطية الوليدة.

بيد أن هناك كذلك صورا لا تطاق لضحايا سوق سراييفو ولطوفان البشر الهاربين من القتل في رواندا.

إن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يبقى غير مكترث بالصراعات التي تهدد حياة الملايين من الأبرياء، وتعرضها لأسوأ الانتهاكات لحقوقه الأساسية. وقد أظهرت التجربة مؤخرا أنه لا يمكن حل هذه المشاكل إلا بالجهود المتضافرة والمصممة من جانب المجتمع الدولي.

وتلك مهمة غير يسيرة. وبعض الذين يواجهون المشاكل في البوسنة والصومال ورواندا أو حتى هايتي سيقعون فريسة لليأس، وسيتساءلون عما إذا كانت الأمم المتحدة قد أخطأت إذا تحاول أن تحل أساسا صراعات داخلية تعزى الى أسباب عديدة معقدة.

وكندا لا تشاطر هذا الرأي. فنحن نعتقد أنه على الرغم من هذه المشاكل، يسير مجلس الأمن على الدرب الصحيح، مع أن الخطوات التي اتخذها لم تتضح دائما قدرتها على حـــل جميـــع المشاكل. وتمشيا مع هذا

الاعتقاد، ما فتئتنا نقدم إسهاما ملموسا في عمليات الأمم المتحدة، بقدار ما تسمح به ظروفنا.

فقوام المساهمة الكندية في عمليات حفظ السلم في أراضي يوغوسلافيا السابقة يبلغ أكثر من ٢ ٠٠٠ جندي وشرطي مدني. وقد قررت الحكومة الكندية قبل أيام قلائل أن تجدد مرة أخرى ولاية قواتها لمدة ستة أشهر. وما فتئت كندا مقتنعة بأنه لا يمكن أن يوجد حل عسكري للصراع اليوغوسلافي. ولكننا نرغب في إتاحة فرصة أخرى لإقرار السلم، ومن ثم فقد اخترنا الإبقاء على مساهمتنا في قوة الأمم المتحدة للحماية.

وقد استجبنا كذلك لنداء الأمين العام بطلب المساعدة في مأساة رواندا. وطوال شهرين، كانت بلادنا هي البلاد الوحيدة التي توفر الجسر الجوي الى كيغالي. ويوجد ٦٠٠ جندي كندي يخدمون تحت علم الأمم المتحدة، كما عبّأت كثير من المنظمات غير الحكومية الكندية إمكانياتها لتقديم المساعدة الى الذين يتعرضون للمحنة.

وسنتواجد في هايتي كذلك، بقوات قوامها ٦٠٠ جندي و ١٠٠ ضابط شرطة، عندما يحين الوقت لنشر قوة حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة هناك. وتأتي مشاركتنا تتمة منطقية لجهودنا العديدة خلال السنوات الثلاث الماضية من أجل استعادة العملية الديمقراطية في هذه البلاد، التي نرتبط بها لغويا، وبالجوار الجغرافي والصلات الشخصية الكثيرة بين شعبينا. ويستطيع شعب هايتي أن يعول على مساعدة كندا الدائمة أثناء اعادة بناء اقتصاده.

ونحن نساهم بالمثل في عملية السلم في الشرق الأوسط. ولما كنا نترأس الفريق العامل المتعدد الأطراف المعني باللاجئين، فإننا نتصدى بعزم للمهمة التي أوكلها إلينا المجتمع الدولي. وهدفنا هو الإسهام في تشييد منطقة مجددة حيث لا يعتبر أي شخص نفسه لاجئا، وذلك في غضون عشر سنوات من الآن. ونقدم أيضا مساعدات مالية كبيرة لمشاريع إعادة البناء الخاصة بالشعب الفلسطيني، وسنظر بعين التأييد في إرسال من يقومون بحفظ السلم حسب الاقتضاء، مواصلين بذلك تقليدا كنديا طويل الأمد للمشاركة في عمليات حفظ السلم في المنطقة.

(تكلم بالانكليزية)

وفي غالب الأحيان تَلْتقى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع الدولي في عناوين الصحف، اهتماما أقل مما تلقاه الصراعات المسلحة. ولكنها مشاكل ملحة على أي حال. إذ يوجد مئات الملايين من البشر في كل أنحاء العالم مضطرون أن يحيوا حياة الفاقة. وهناك قطاعات كاملة من البشر، تعتبر الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء المناسب، وماء الشرب، والتعليم والرعاية الطبية، من قبيل الأحلام وليست من الحقائق.

وتحرز الآن أجزاء معينة في العالم النامي تقدما ملحوظا، في حين يواصل آخرون نضالهم، ومنهم بكل أسف شعوب القارة الافريقية على وجه الخصوص.

وتفيد التقديرات أن هناك ١٩ مليون لاجئ ومشرد في العالم وهو عدد لا سابق له. ونحن نشهد تحركا هائلا للناس، ليس في مقدور أي مجتمع من مجتمعاتنا تدبير أمره دون تعاون المجتمع الدولي بأسره.

وقد كشف مؤتمر القاهرة الأخير عن الحاجة الملحة الى اتخاذ التدابير الفعالة للتغلب على المشاكل السكانية والإنمائية، وهي مشاكل لا يمكن حلها دون التسليم بالدور الرئيسي للمرأة.

إن قدرتنا على ترجمة مفهوم التنمية المستدامة الى واقع ستحدث أثرا مباشرا تماما في الحياة اليومية لمواطنينا. وصائدو الأسماك في نيوفاوندلاند، والأقاليم البحرية في كندا على إلمام وثيق بهذه المشكلة. فقد غاضت ينابيع رزقهم، من خلال نهب المخزون السمكي في المياه الدولية بعيدا عن شواطئنا. ولذلك نؤمن بضرورة الوصول الى اتفاق، دون تأخير، حول الصيد في أعالي البحار.

ونستطيع أن نضيف المزيد الى قائمة المشاكل الملحة التي ذكرتها الآن. ولا أحد يقوى على تحدي الحقيقة القائلة أن جميع تلك المشاكل، من حفظ السلم الى التنمية، وبما في ذلك مكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والاتجار غير المشروع بالمخدرات وحماية حقوق الإنسان والبيئة، تتطلب التصميم على بذل جهد منسق من جانب المجتمع الدولي.

ولقد تم الاضطلاع بالشيء الكثير خلال السنوات القليلة الماضية لمساعدة مؤسساتنا المتعددة الأطراف على المواجهة الفعالة لهذه التحديات العديدة. بيد أن هناك المزيد الذي لا يزال يحتاج الى العمل. وكثيرا ما يأتي تدخل الأمم المتحدة متأخرا جدا، أو بطيئا جدا أو يجري تنفيذه في ظل ظروف غير ملائمة.

وليس بوسعنا إلقاء اللوم بسبب انعدام الإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء على عاتق الأمين العام. بل على العكس من ذلك، أود أن أوجه تحية خاصة الى الأمين العام وهيئة موظفيه. فلقد فعلوا أكثر وأفضل مما يمكن أن يتوقعه أي شخص من مؤسسة محرومة من أكثر الموارد أولية، وتفتقر الى الأساس المالي الراسخ.

وعلينا أن ننهض بكامل مسؤولياتنا، ونقدم للأمم المتحدة الأدوات المطلوبة للوفاء بولايتها الفريدة بنجاح. ومع هذا، يبدو أننا عاجزون عن إلقاء نظرة ثانية على عاداتنا التي انحدرت إلينا من أعماق الماضي.

ونحن نستثمر عددا كبيرا جدا من الطاقة في أنشطة ذات فائدة هامشية ونزاعات لا أهمية لها في حين تلوح أمامنا حاجات ملحة.

ونبدد موارد قيمة بالسماح للمؤسسات والوكالات العديدة التي أنشأناها على مدى الأعوام بأن تحرص على حماية استقلالها ومقاومة التغيير عندما تتطلب الظروف تجميع الطاقات.

ونتيجة لتحفظنا الشديد في تنفيذ الإصلاحات الإدارية، فإننا نعوق المؤسسة الوحيدة التي يتسنى لنا الاعتماد عليها، في الوقت الذي سوف تمكننا فيه طرق الإدارة الحديثة والمرنة من الاستجابة بفعالية أكبر كثيرا لاحتياجات الحاضر.

وتعتقد كندا بوجوب تعميق الإصلاحات في منظومة الأمم المتحدة والإسراع بها. ويجب أن نبذل جهودا أكبر وأفضل بالاستعانة بالموارد المتاحة.

وينبغي أن تتركز الجهود على الأولويات الخمس الرئيسية التالية، التي أود توجيه انتباهكم إليها. أولا، يجب أن ندعم قدرة منظومة الأمم المتحدة على القيام بالأعمال الوقائية. وتتوفر لدى الأمم المتحدة بالفعل عدد من الأدوات للكشف عن الصراعات المحتملة، وهي تستطيع استخدام آليات متنوعة لمحاولة إزالة المشاكل قبل تفجر الأزمات. ولا يمثل نقص المعلومات مشكلة؛ فما نحتاجه يتمثل في القدرة على اجراء تحليل أفضل للمعلومات ووضع استراتيجيات صحيحة، وحشد طاقات جميع أجزاء المنظومة قبل كل شيء.

ويتوجب على الأمم المتحدة، حتى تعمل بسرعة، أن تكون قادرة على الاعتماد على الموارد الإنسانية المؤهلة، والمتاحة بعد وقت قليل من طلبها، لاستكمال موظفيها. وهذا هو سبب إعداد كندا، لصالح الأمين العام، بيانا مفصلا بالموارد من الأفراد الصالحين للقيام ببعثات المساعي الحميدة أو المتخصصين في الانتخابات وحقوق الإنسان وإقامة العدل وميادين أخرى.

وقد اعترفت القمة الأولى لدول مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ بأن المصادر غير العسكرية لعدم الاستقرار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والايكولوجية أصبحت تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ولنعترف بطريقة حاسمة بضرورة التوسع في المفهوم التقليدي للأمن وتعبئة جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة لمعالجة الجذور الأصلية للصراعات.

ونرى أيضا أن القدرة الوقائية لمنظومة الأمم المتحدة ستعزز إذا استخدمنا بشكل أفضل خبرة الذين تتوفر لديهم معرفة مباشرة بالميدان. وينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة عقد جلسات استماع دورية، مماثلة لتلك التي عقدت في حزيران/يونيه الماضي بشأن وثيقة «خطة للتنمية» وذلك بقصد مساعدة الأمم المتحدة على توقع أفضل للمشاكل التي ستحدث ووضع استراتيجيات لمعالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للصراعات. ومن اللازم والممكن معا تقديم نتائج جلسات الاستماع الى مجلس الأمن والأمين العام حتى يتسنى لهما وضع تدابير وقائية صحيحة.

وان أي استراتيجية لمنع الصراعات المسلحة تتضمن كذلك السعي لتحقيق أهداف نزع السلاح الواقعية. وقد وضعت كندا هدفين لهما الأولوية في الأعوام القليلة القادمة: عدم انتشار الأسلحة النووية وتحديد الأسلحة التقليدية.

وتجري حاليا عملية تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح: نحن نواصل المفاوضات بشأن إبرام معاهدة شاملة لوقف التجارب النووية على الدوام. وتعمل كندا في نطاق مؤتمر نزع السلاح لكفالة الحصول على ولاية بشأن المفاوضات لإبرام اتفاقية لحظر انتاج المواد القابلة للانشطار لأغراض الأسلحة. وسيكون لهذه المعاهدات، مجتمعة أثر على تقييد ومنع سباق الأسلحة النووية في المستقبل.

وفي سنة ١٩٩٥، يتعين علينا تقرير مصير نظام عدم الانتشار النووي في العالم؛ كما أن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ذات أهمية بالغة لكندا، ونعتقد أن هناك خيارا واحدا: وهو وجوب تمديد تلك المعاهدة لأجل غير مسمى. وإني أحث جميع الحكومات على تأييد هذا الخيار، الذي سوف يسمح باستمرار وجود أداة حاسمة في مجال منع انتشار تكنولوجيا الأسلحة النووية وتوفير دافع جديد لخفض المخزونات الحالية.

ويجب أن نعترف أيضا بأنه على الرغم من كون تهديد الأسلحة شاغلا رئيسيا، فإن الاستعمال الجاري للأسلحة التقليدية هو بالمثل خطير وتهديد حقيقي جدا للسلم والأمن.

وإن مهمة تحديد الأسلحة التقليدية مسؤولية تقع على كاهل كل حكومة إذ أن مبالغ ضخمة تنفق كل عام لشراء هذه الأسلحة، مما يضر في أحوال كثيرة بالخدمات الضرورية للجمهور، مثل التعليم والرعاية

الصحية. وينبغي للذين يبدون اهتماما بحجم ترساناتهم العسكرية أكثر مما يهتمون برفاه شعوبهم ألا يتوقعوا بعد الآن تلقي المعونات الدولية غير المشروطة.

وإن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية الذي أنشئ مؤخرا هو مجرد بداية، وإني أحث الدول الأعضاء على إتاحة المعلومات للسجل كما فعلت كندا.

بيد أن هناك المزيد مما يمكن عمله. مثلا، سنستعرض في العام المقبل الاتفاقية المتعلقة ببعض الأسلحة التقليدية والتي تتناول الألغام الأرضية. وأن إساءة استخدام الألغام الأرضية مسؤولة عن استمرار معاناة وموت المدنيين بعد فترة طويلة من توقف القتال. وإني أرحب باقتراح كلينتون يوم الإثنين الماضي بتقليل استعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد وبإزالتها في نهاية الأمر. وفي إمكانه الاعتماد على مساندة ومساعدة حكومة كندا بشأن هذه الفكرة النافعة. ويجب أن ندعم الاتفاقية بتوسيع نطاقها لتشمل الصراعات الداخلية والدولية على السواء وبالإصرار على اتخاذ تدابير التحقق الفعالة لضمان الامتثال لها. وسننشئ قوة عمل في كندا للنظر في مبادرات أخرى ربما تبحث في الأشهر المقبلة، وإني أتطلع الى بحث الآراء المتعلقة بهذا الموضوع بالاشتراك مع وزراء آخرين.

ثانيا، يتوجب علينا اجراء استعراض متعمق للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. واعتقد انني أتكلم باسم غالبية أعضاء الجمعية العامة عندما أعرب عن القلق الشديد إزاء ما يمكن وصفه على أفضل نحو بأنه تخبط الأمم المتحدة في مجال القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وفي حين تجرى مناقشات حيوية وبناءة بشأن ولاية الأمم المتحدة في ميداني السلم والأمن فإن الأمر، لسوء الطالع، يكون في غالبية الأحوال غامضا جدا وغير محدد الاتجاه عندما نتناول المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

ونحن لا نذهب الى وجوب تغيير كل شيء - وما أقصده بعيد عن ذلك ولكن بعض الإصلاحات قد أجريت بالفعل، ولنذكر مثلا واحدا نرحب به وهو القرار الذي يقضي بجعل مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولا عن التنسيق على مستوى المنظومة. ولكن في الوقت الذي تخرج فيه قطاعات كبيرة من الأنشطة الاقتصادية الدولية عن سيطرة الدول، وعندما تتعرض الموارد المكرسة للتنمية والتعاون الدولي لجميع أشكال التقييد في بلداننا جميعا، يجب أن نعيد النظر في دور وولاية جميع مؤسساتنا المتعددة الأطراف، بما في ذلك ما يتفرع عن بريتون وودز. وستبحث هذه المسائل في قمة مجموعة الدول السبع في العام المقبل، المقرر عقدها في هاليفاكس، وينبغي أن تناقش مع سائر المؤسسات ذات الصلة على أوسع نطاق ممكن.

وكندا على استعداد للاضطلاع بإعادة تقييم شامل لنظامها المتعدد الأطراف فيما يمس منه القضايا الاقتصادية والاجتماعية. وإذا اقتضى الأمر، فلا بد من إعادة التفكير في أهمية مؤسسات معينة، ولا بد من العثور على حل حقيقي لمشكلة الازدواجية.

وإننا نتوقع الكثير من الفصل التالي من "خطة للتنمية" التي تقدم بها الأمين العام. فنحن نتشاطر معه رؤاه عن التنمية الى حد كبير، وهي الرؤى التي تحيط بجميع وجوه النشاط البشري، ولا سيما أبعادها الاجتماعية. ورغم أن الأهمية الكاملة لتلك الأبعاد قد أدركت أخيرا، فإنها لا تزال تدرج بشكل سيئ في استراتيجياتنا الإنمائية. لقد حان الوقت لترجمة هذه الرؤية الى أولويات تشغيلية جديدة ولمواءمة مؤسساتنا وهياكلنا معها. ولا ينبغي للأمين العام أن يتردد في التوصية باصلاحات جذرية عند الاقتضاء. ونستطيع أن نعمل معا لاستعادة أهمية منظومة الأمم المتحدة وتصدرها للقيادة. ويجب أن نوائمها مع الحقائق الجديدة لعامل متغير على الدوام.

وثالثا، يجب أن ندعم قدرة الأمم على التدخل السريع. وقد أدى تنفيذ عدد من المقترحات التي قدمها الأمين العام في "خطة للسلم" الي تمكين الأمم المتحدة من قطع خطوات واسعة في مجال حفظ السلم. وفي نيسان/ابريل الماضي، قامت حكومة كندا بالمبادرة الى دعوة البلدان الرئيسية المساهمة بقوات للاجتماع في أوتاوا لمناقشة المشاكل المتصلة بالتوجيه السياسي والقيادة والتحكم والتدريب للأفراد المشتركين في عمليات حفظ السلم.

وفي هذا الصدد، يسرني أن أعلن بأن كندا ستفتح في القريب العاجل مركزا للبحوث والتدريب في مجال حفظ السلم. وسيطلق على المركز الذي سيقام في موقع القاعدة العسكرية السابقة في كورنواليس في نوفا سكوشيا اسم ليستر ب. بيرسون، الكندي الحائز على جائزة نوبل للسلام. وإنني أدعو الدول الأعضاء الى الانضمام إلينا حتى تستطيع أن تشاطرنا خبرتنا وتساعدنا في تهذيب نهجنا المستقبلي.

إن تجربة السنوات القليلة الماضية تجعلنا نعتقد بأننا نحتاج الى استكشاف خيارات أكثر إبداعا من تلك التي جرى النظر فيها حتى الآن. وقد دللت بعثات حفظ السلم الحديثة العهد على قصور النهج التقليدي.

وكما ندرك الآن تماما، أن الوزع السريع لقوات التدخل ضروري.

وفي ضوء الحالة السائدة، قررت حكومة كندا أن تجري استعراضا متعمقا للخيارات القصيرة الأجل والطويلة الأجل المتاحة لنا لتدعيم قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة السريعة في أوقات الأزمات. ومن بين تلك الخيارات، نرى أن الوقت قد حان لأن ندرس إمكانية خلق قوة عسكرية دائمة تابعة للأمم المتحدة على المدى الطويل. وسنطلب من الخبراء العالميين البارزين تقديم آرائهم في هذا الصدد، وسنحيط جميع الدول الأعضاء علما بنتائج هذه الدراسة.

(تكلم بالفرنسية)

ورابعا، يجب علينا أن نحسن أداء هيئات صنع القرار التابعة للأمم المتحدة.

ويتحمل مجلس الأمن في الوقت الراهن مسؤوليات هائلة. وقراراته ملزمة لجميع الدول الأعضاء، وله تأثير حاسم على الملايين من الناس. ومن الضروري أن يكون بمقدور المجلس أن يعكس بقدر المستطاع من الدقة رغبات المجتمع الدولي بأكمله.

ومن المحتم لهذا السبب أن يعاد النظر في تشكيل المجلس. فبوسعنا، عن طريق جعل المجلس أكثر تمثيلا لعالم اليوم، أن نعزز شرعية إجراءاته ونيسر تنفيذها. وستواصل كندا القيام بدور نشط في المفاوضات التي استهلت خلال دورة الجمعية العامة الماضية بغية التوصل الى اتفاق بأسرع ما يمكن.

بيد أنه يجب ألا يعتبر مجلس موسع حلا ناجعا. فكما سبق أن ذكرنا في عدة مناسبات، يجب على المجلس أن يجعل طرائق عمله أكثر وضوحا وأن يصبح تجاوبا مع وجهات نظر الدول غير الأعضاء التي لديها اهتمامات خاصة. وبشكل أكثر تحديدا، لقد دعت كندا الى إجراء حوار أوثق فيما بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات. والممارسات غير الرسمية التي انتهجت في السنوات الأخيرة بداية طيبة، إلا أننا نرى أنه يجب أن نبحث عن طرق عملية لإضفاء الصبغة المؤسسية عليها. ونحن نطلب من أعضاء المجلس أن يظلوا متفتحي الذهن في هذا الصدد.

وأخيرا، يجب أن نضع الأمم المتحدة على أساس مالي سليم.

ومن نافلة القول إن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تفي بالولايات التي نعطيها لها إلا بقدر ما تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية وتساهم بسخاء في صناديقها الطوعية. وما من شك في أن المبالغ المقصودة متواضعة إذا ما قورنت بما يستثمر في أماكن أخرى، إلا أنها تمثل رغما من ذلك عبئا كبيرا بالفعل وآخذا في النمو في وقت يمر فيه الكثير من بلداننا، ومن بينها كندا على وجه القطع، بفترة صعبة من التكيف المالي.

ولا يثير دافعو الضرائب في بلادنا التساؤلات حول الحاجة الى التبرع للأمم المتحدة، إلا أن من حقهم أن يتوقعوا بأن تنفق تبرعاتهم بحكمة. وهذا هو السبب في أننا نعلق الأهمية الكبيرة على الحاجة الى الإدارة السليمة لموارد المنظومة. وينبغي أن يساعد منصب المفتش العام الذي أنشئ مؤخرا على تشديد الضوابط وتحسين الممارسات الإدارية. وهناك حاجة أيضا الى استعراض الإجراءات الميزانية من أجل جعلها أكثر وضوحا وتبسيط تلك الإجراءات التي تحكم عمليات حفظ السلم.

واستعراض جدول الأنصبة المقررة مهمة محفوفة بالمخاطر على الدوام، إلا إنني أعتقد بأن الحاجة الى القيام بذلك أصبحت ملحة. فالنظام الراهن يعاني من تشوهات جسيمة ولم يعد يعكس على النحو الصحيح قدرة الدول الأعضاء على الدفع. وإننا نأمل بأن تجعل الجمعية العامة من هذا الأمر قضية ذات أولوية في الدورة الراهنة.

وفي التحليل النهائي، يعتمد مستقبل الأمم المتحدة على استعداد الدول الأعضاء فيها لاعارتها التأييد السياسي والعملي. ويتوقف هذا التأييد بدوره على درجة التأييد الذي تتلقاه المنظمة من مواطني دولنا. وليست مصداقية الدول الأعضاء وحدها المعرضة للخطر، ولكن، وهو الأهم بكثير، مصداقية الأمم المتحدة ذاتها.

ويجب على الحكومات أن تجاهد كيما تعمل معا، وبالتعاون مع المنشآت الخاصة والمنظمات غير الحكومية، لتحديد رؤيتنا الجديدة للأمم المتحدة في القرن المقبل. وهذا هو أحد الأسباب؛ الذي أدى بالحكومة الكندية الى أن تقدم الدعم للجنة الكندية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة. وقد أعدت هذه اللجنة التي تجمع ما بين قادة من جميع القطاعات، برنامجا رائعا للأنشطة للاحتفال بهذه الذكرى في كل مكان من بلدنا. ويجري التأكيد على تثقيف الشباب والمواضيع الرئيسية لجدول أعمال الأمم المتحدة.

وفي مثل هذا الوقت من السنة المقبلة، ستتحول جميع الأنظار نحو الجمعية العامة. فلنجعل هذه الذكرى السنوية بداية لعهد جديد للأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي هو وزير خارجية اسرائيل السيد شيمون بيريز، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد بيريز (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتقدم إليكم - سيدي - بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة ويسرنا أن ممثل كوت ديفورا - وهي أمة تكن لها اسرائيل احتراما بالغا - قد انتخب لهذا المنصب السامي. وأود أن أعرب للأمين العام عن عميق تقديرنا لاسهامه في اقرار السلم العالمي بصفة عامة، والسلم في الشرق الأوسط بصفة خاصة.

قدمت منذ عام مضى مفهوما لشرق أوسط جديد لاقى استحسانا من كثيرين، لكن المشككين فيه كانوا أكثر وما كان يبدو لا قيمة له آنذاك أصبح اليوم حقيقة واقعة. وأشعر أنني أستطيع اليوم أن أتقدم بدعوة الى رحلة أخرى في الشرق الأوسط الجديد.

كان العام الماضي عاما مليئا بالأحداث اللافتة للنظر. فالشعب الفلسطيني أصبح - نتيجة لالتقائنا - صاحب السلطة في غزة وأريحا، ووافقت الأردن واسرائيل، في إعلان واشنطن، على انهاء حالة الحرب والمضي قدما صوب اتفاق على السلم الكامل؛ ويجري تبادل أصوات الأمل بين دمشق والقدس؛ وقد أسفرت الاجتماعات متعددة الأطراف عن شبكة من التعاون الإقليمي؛ وأقام المغرب واسرائيل علاقات رسمية؛ وفي الشهر القادم سيعقد في الدار البيضاء مؤتمر اقتصادي لم يسبق له مثيل سيسفر عن جدول أعمال لشرق أوسط جديد.

إن الرغبة في السلم متأصلة في الوجود اليهودي الذي يرجع الى آلاف السنين. وقد صلت من أجله أجيال، والآن يوجد في اسرائيل جيل فتي منهمك حاليا في صنع السلم. فالسعي الى تحقيق السلم أمر يتشاطره الشباب في كل أنحاء الشرق الأوسط، عرب واسرائيليون، على حد سواء. وعلينا تحقيق أملهم.

أخاطب هذه الجمعية للمرة الأولى، ليس بصفتي طرفا في نزاع، لكن بصفتي ممثلا لبلد أظهر قدرته على حل الصراعات التي كانت تبدو مستعصية على الحل.

يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور متعاظم في مواجهة أوقات التغيير. وبإمكانها تحديد مصائر جديدة كما يمكنها تبني أساليب جديدة.

وربما يتسنى للأمم المتحدة، عندما تحتفل بذكراها السنوية الخمسين، أن تتبنى أنماطا لمساع جديدة، بتعبئة بناة لتشييد السلم، ليس بمجرد وزع قوات لحفظه. مما توفره الهياكل الاقتصادية من فائدة يفوق بكثير ما يتيحه الوزع العسكري.

وغزة - على سبيل المثال - لديها سلطة جديدة. وهي بحاجة الى اقتصاد جديد. وبوسع الأمم المتحدة تقديم الاستجابة لذلك. فتاريخ غزة الذي يرجع الى ٧ ٠٠٠ سنة كان معظمه حافلا بالمعاناة. والكثافة السكانية في غزة من أعلى معدلات الكثافة في العالم.

وللأمم المتحدة دورها في غزة وهي تقوم بذلك. وقد بدأت ممارستها لهذا الدور بوزع القوات التي سحبت - للأسف - عشية حرب الأيام الستة. وبعد ذلك جاءت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ووفرت الغذاء والصحة والتعليم للاجئين وبعد ذلك أسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اسهاما كبيرا في تشييد البنية الأساسية في قطاع غزة.

وتستطيع الأمم المتحدة أن تساعد غزة اليوم على أن تتحرر من العوز. يمكنها أن تقيم هناك المؤسسات الاقتصادية اللازمة والاجتماعية المناسبة. فتوسيع نطاق ما يخصص لغزة، بمساعدة إدارة الأمم المتحدة القائمة، سيسفر عن نتائج فورية وقد يجعل غزة نموذجا جديدا لمساعي الأمم المتحدة.

ينتقل العالم من القوة العسكرية الى الأولويات الاجتماعية. وقد حان الوقت لأن تتحول من المواجهة السياسية الى التعاون الاقتصادي. ففي الشرق الأوسط يمكن للنمو الاقتصادي أن يعوض التنازلات السياسية.

لم نعد نعيش في عالم مغلق. فقد فتح التدفق المكثف للمعلومات أعين الكثيرين. ولم يعد بإمكان الطغيان أن يعمي بصائرهم. ولم تعد الستائر الحديدية تعوق انتشار الحقيقة. لقد تغلبت المعرفة على الدعاية في نهاية المطاف.

هذا التيار قوي ودائم. ومصادر القوة والثروة أصبحت اليوم عالمية لا وطنية، فكرية لا مادية. ولم يعد حجم الأقليم وعدد سكانه ووفرة مواده الأولية تقرر مصير أمة ما. فنطاق التعليم ومستوى العلوم والتكنولوجيا المطبقة والمعلومات الحديثة هي التي تجعل هناك فرقا حقيقيا.

لم تعد التقسيمات التقليدية تقسم المصادر الفكرية. فالعلم ليست له حدود إقليمية، وليست للتكنولوجيا أعلام وطنية. ويمكن للمعلومات أن تنتقل دون تأشيرات دخول. ولا يمكن للجيوش أن تهزم الحكمة ولا يمكن للحدود أن تحمي المعرفة. واليوم تحل موهبة الابداع محل استراتيجيات التدمير. والحاسبات

الالكترونية لا البنادق هي التي تحدد الفرق. إن موسم الصيد في التاريخ يختفي.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة اريستانبيكوفا (كازاخستان).

وهذا لا يعني نهاية الكروب. إن الجوع والمرض والارهاب والتصحر والأسلحة النووية والأضرار البيئية والمخدرات الخطيرة، تكتسح جميعا حدود الأرض وتتخطى حدود العقل.

إن العنف لم يختف، لكنه يستخدم تكتيكات جديدة. فالمواجهات في المستقبل قد لا تكون بالضرورة حروب غزو، لكن حمامات دماء يثيرها الاحتجاج. والأقوياء يعرفون أنهم لن يزدادوا قوة بالسيطرة على الفقراء أو بامتلاك صحاريهم. والفقراء لم ولن يستطيعوا أن يمتثلوا لظروفهم التي لا يحفل الموسرون بها.

لقد أقيمت المؤسسات الحالية في وقت مغاير. وهي تستند اليوم أساسا الى ذكريات لا الى احتياجات. ووزارات الشؤون الخارجية والدفاع أنشئتا لمواجهة الأعداء. لكننا الآن نواجه مخاطر أكثر مما نواجه أعداء لكن دون أن نكون منظمين للتصدي لها. فنحن لا نفي بالاحتياجات ويجب تعبئة الدبلوماسية والاستراتيجية لمواجهة المخاطر غير المحددة. ولا يمكن التغلب على المرض بمساع دبلوماسية تقليدية. ولا يمكن القضاء على الجوع بالبنادق. والصحراء لن تزدهر تحت وابل الهجمات الجوية. ووسائل العلاج لن تصل من تلقاء نفسها؛ لا بد من اختراعها وتقديمها.

إن اسرائيل تقف إلى جانب هذا الاتجاه. ونحن ملتزمون بإنهاء الصراعات. كما أننا مصممون على استئصال أسبابها. ولسنا نعتزم وقف قوة الدفع أو السماح باعتراض طريقها.

وطوال العقود الخمسة الماضية، كان مجرد وجود اسرائيل يشكل إغراء لمحاولة تدميرها. ولمدة نصف قرن، كان علينا أن نعطي الأمن أولوية عظمى. وحتى يومنا هذا، مازلنا نذرف الدموع على قبور أطفالنا، الذين ضحوا بحياتهم اليافعة من أجل التغلب على الخطر. وبعد أن أصبحت الحروب غير ذات جدوى، حلت الريبة محل القتال. وكان الاتهام يتمثل في أن اسرائيل تحاول التوسع إقليميا وأنها غير راغبة في تقديم تنازلات جغرافية. وقد فند الواقع هذا الاتهام أيضا.

ومصر، التي كانت أول من تفاوض من أجل السلم، وجدت اسرائيل راغبة في مبادلة الأرض مقابل السلم. وكسب الفلسطينيون، وترتيبهم الثاني، السلطة على أراض لم يسيطروا عليها من قبل. أما الأردن، فقد اتفقنا معه على ترسيم حدود دائمة دون أن يتعدى جانب على أراضي الجانب الآخر. وقد أبلغت سوريا منذ بدء المفاوضات بأن طبيعة السلم ستؤثر على عمق الانسحاب. وأبلغ لبنان بأن اسرائيل ليس لها مطالب في أرضه ولا نوايا للمساس بسلامته الإقليمية.

ولم تكن المفاوضات سهلة. فمع الفلسطينيين تفاوضنا على أسس غير مطروقة. فالشعب الفلسطيني لم يمارس الحكم الذاتي على الاطلاق. واليوم أصبح للفلسطينيين عنوان وأرض وسلطة إدارية. وللمرة الأولى في تاريخهم، يوكل تعليم أطفالهم إلى أيد فلسطينية خالصة. وفي الأيام المقبلة، ستسلم اسرائيل مسؤوليات إضافية للسلطة الفلسطينية. وسينفذ إعلان المبادئ بكامله نصا وروحا. وسندعم أي استعداد يبديه الفلسطينيون لإجراء انتخابات ديمقراطية.

وقد تكتشف اسرائيل، وكذلك الفلسطينيون، أن الديمقراطية الفلسطينية والأمن الاسرائيلي يكمل أحدهما الآخر. وقد أظهرنا أننا صادقون في خيارنا الأخلاقي بألا نتحكم في مصير شعب آخر.

وسنستمر في التفاوض مع سوريا، فنحن نتفاوض عن اقتناع لا عن ضعف، ونتعشم أن ننهي المفاوضات بتسوية تحترم مصالح الجانبين، دون مساس بالكرامة السورية أو اضرار بالأمن الاسرائيلي. إن سوريا مصممة على أن تكون المفاوضات في نطاق ضيق، فترجئ عقد الاجتماعات بين القادة، وبذلك تبطئ من خطى المفاوضات. واسرائيل مستعدة للتعجيل بالمفاوضات. ونحن نخاطب السوريين قائلين: «دعونا نتحدث وجها لوجه. دعونا نتفاوض، كما أعلن في دمشق، بشجاعة، لنحصل على سلم مشرف. فبإنهاء الارتياب، واطلاق الطاقات الخلاقة، واستعمال المرونة، نستطيع تحويل المناخ الواعد إلى أرض صلبة». وقد أعلنت سوريا استراتيجيتها من أجل السلم. ونحن نقدر ذلك.

ينبغي أن تحل الترتيبات الأمنية، والألفة الدبلوماسية، والسلم الكامل، والمساعي الاقتصادية، محل التهديدات العسكرية والمواقف القائمة على اعتبارات إقليمية. فهذا من شأنه أن يثبط حوافز الصراع. وبدون علاقات سلمية، تصبح موازين القوى خالية من أي معنى. إن مدى التفاهم يمكن أن يكون الرد الوحيد على مدى القذائف التسيارية.

إن الرئيس كلينتون ووزير الخارجية كريستوفر يلاحقان العمل من أجل السلم دون هوادة. وإن القادة الأوروبيين، والروس وكثيرا من القادة الآخرين يقدمون الدعم الصادق. وهناك قادة شرق أوسطيون مهمون

يشاركون بشكل ناشط في نفس الاتجاه. بيد أن الكثير لا يزال يتوقف على المفاوضات المباشرة. ويتعين على أعداء الأمس - شركاء الغد، أن يصبحوا محاوري اليوم.

إن إبرام معاهدة للصلح بين اسرائيل وسوريا قد تتمخض عن نتائج تاريخية أعظم من مجرد اتفاق بين بلدين. وقد تصبح فرصة تتاح لقادة المنطقة، من ملوك ورؤساء جمهوريات ورؤساء وزارات، يساندهم أبرز قادة زماننا هذا، للاجتماع وإعلان نهاية للصراع، وسيادة السلم الشامل في جميع أنحاء المنطقة.

والسلم لا يمكن أن ينبثق من الشح. بل ان السلم، بتعريفه، يدعو إلى الكرم. وهو أكبر من مجرد مراسم، لأنه يتطلب صيانة جارية؛ وينتظر رعاية حميمة للمعلومات الجديدة. ونتعشم أن يصبح جيراننا، من المملكة العربية السعودية إلى لبنان، ومن جيبوتي إلى الجزائر، شركاء بنائين فيه. فلا تزال السحب الداكنة تخيم فوق الأفق، وكأنها ظلال الفرص الضائعة.

إن علينا أن نقيم تحالفا لمنع الاضطرابات الهدامة من تقويض الحكومات الشرعية، وزعزعة الاستقرار المطلوب للتدفق الاستثماري. وجميع بلدان الشرق الأوسط تواجه الخيار بين أمرين: أن تظل منقسمة سياسيا وراكدة اقتصاديا، أو أن تصبح متقدمة اقتصاديا ومنصفة سياسيا.

إن ضمان مستوى معيشي مرتفع للشعوب، كل الشعوب، أفضل وعد لتحقيق الاستقرار فيما بيننا. وتود اسرائيل أن تشارك في تحقيق هذا الاستقرار. وهناك النزاعون إلى الشك، وهم، كما نعلم، لا يؤمنون بأن الشرق الأوسط مهيأ لقيام سوق مشتركة مماثلة للسوق الأوروبية المشتركة. إنهم ينسون أن أوروبا لم تفعلها دفعة واحدة، وإنما بدأت بجماعة ذات مصالح مشتركة تقوم على استثمار الفحم والصلب. وبوسعنا أن نبدأ بجماعة ذات مصالح مشتركة تقوم على استثمار المياه والسياحة.

وهم لا يؤمنون كذلك بأن الشرق الأوسط مستعد لقيام منطقة تجارية حرة على غرار مثيلتها في أمريكا الشمالية. بيد أن اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية نجح خلال فترة قصيرة عن طريق الربط بين الجوار الجغرافي والنمو الاقتصادي. ويدعي هؤلاء النزاعون إلى الشك أن الأمر يتطلب انقضاء أجيال قبل قيام سوق جديدة في الشرق الأوسط. حسنا، يمكنهم أن يروا ما حدث في غضون عشر سنوات قصيرة للبلدان الآسيوية، التي حققت رخاء لم يكن من الممكن التنبؤ به. لقد حققت هذا الرخاء باعتماد الاقتصاد السوقي.

إن صورة السوق المشتركة واضحة. فقوامها التعليم الشامل، والحدود المفتوحة، والحركة الحرة، والصناعات القائمة على العلم، والتجارة التنافسية. إن الاقتصاد السوقي نسيج قوامه الحرير السياسي، وخيوط الرخاء المتينة. وقد حان الوقت للقائه مع الشرق الأوسط.

في نهاية شهر تشرين الأول/اكتوبر، وتحت رياسة الملك الحسن الثاني، سنقدم على أول خطوة لتنفيذ مخطط إقليمي. سنحاول أن ننشئ أدوات تخدم أغرض التنمية وهي: مصرف إقليمي، وقنوات للاستثمار الخاص، وإطار للتخطيط الإقليمي. وعلى ثروات الشرق الأوسط أن تقتنع بالبقاء في الداخل. ففي العقد الماضي استثمر الشرق الأوسط الجزء الأكبر من ثرواته في الخارج. إن الثروات الباقية في الوطن ستجتذب الاستثمار الأجنبي أيضا.

وينبغي أن نحد من نفقات سباق التسلح الهائلة التي تبلغ ٧٠ بليون دولار سنويا. ويمكن توجيه الوفورات إلى التنمية. ولا يمكن خفض سباق التسلح إلا بالموافقة الإقليمية. فلن يفعل ذلك أي بلد بمفرده.

ولكي نحول المنطقة ونجعلها مكانا مستقرا وجذابا، نحتاج إلى انبعاث المنطقة بأسرها مع الالتزام بمستقبل جديد. إن الطبيعة تدعو إلى ذلك وليس فقط السياسة. فالمياه والرياح والبيئة تدعو إلى التزام المسؤولية والتعاون الإقليمي، وإلى بناء محطات إزالة ملوحة المياه، ومحطات الطاقة، والطرق السريعة، والسكك الحديدية، ومدرجات الطائرات، والأرصفة الممتدة في البحر، وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والصناعات العالية التقنية، والهياكل الأساسية السياحية، ونظم المصارف، والوصلات الطرفية للحاسبات الالكترونية، فضلا عن الاعتبارات الايكولوجية - تحويل المنطقة إلى منظر طبيعي جميل في لقاء مع المستقبل وخلق حالة من الرخاء، وإنه لتحد إقليمي.

كان الشرق الأوسط مهد الحضارة وما زال يملك القدرة على الإسهام. لقد شهد عصورا ذهبية اقتصاديا وثقافيا. وينبغي أن يكون هدف طموحنا الجماعي أن نجعله يشهد تلك العصور مرة أخرى وأن يشهدها قريبا. اليوم يمكن تجاوز أوجه القصور بسرعة. فيمكن للحاسبات الالكترونية أن تنقل الأطفال لا من صف دراسي إلى آخر وإنما من عصر إلى عصر. والأفضل أن تحل برامج الكمبيوتر التي تزيد المعرفة محل معدات الأسلحة.

لقد خدمت بلدي منذ مولده. وتعلمت أن المشاكل المعقدة تحتاج إلى حلول غير تقليدية. وأحس بأننا حصلنا على مدار العام الماضي على ترخيص ببناء

شرق أوسط جديد، ليكون جزءا من العالم في عصره الجديد، الخالي من الحروب، والمجرد من الأعداء، والمحرر من الإرهاب؛ شرق أوسط خال من الأسلحة النووية والقذائف والجوع والتمييز والطغيان؛ منطقة للسلم وساحة للحرية وأرض للرخاء. ثمة صباح ينتظرنا بعد ليل طويل ليدعونا إلى توجيه طاقاتنا وأهدافنا وصلواتنا نحو تلك الفرصة الكبيرة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

خطاب السيد عبد اللطيف الفيلالي الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية والتعاون في المملكة المغربية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية والتعاون في المملكة المغربية.

اصحطب السيد عبد اللطيف الفيلالي الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية والتعاون في المملكة المغربية إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسعدني ببالغ السعادة أن أرحب بالوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية والتعاون في المملكة المغربية، فخامة السيد عبد اللطيف الفيلالي، وأن أدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة.

السيد الفيلالي (المغرب): السيد الرئيس، يطيب لي أن أتقدم لكم بخالص التهنئة على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، وأن أعبر لكم عن سعادتي لرؤية صديق مرموق من بلد شقيق يدير أعمال هذه الدورة.

إن ما أثير عنكم من خبرة ودراية ومراس دبلوماسي طويل لخير ما يضمن لمداولاتنا النجاح. وإننا لواثقون أن افريقيا ستجلب إلى أشغال هذه الدورة، عبر شخصكم، مواهبها الفذة وقدراتها لتأمين أفضل النتائج لما نحن مقدمون عليه من العمل. ويطيب لي أن أؤكد لكم في هذا الصدد تعاون وفد المملكة المغربية التام معكم.

كما أتجه بعبارات التقدير إلى السفير صامويل انسانالي المندوب الدائم لغيانا على إدارته الناجحة لأعمال الدورة المنصرمة.

كما أتقدم إلى الأمين العام لمنظمتنا السيد بطرس بطرس غالي بخالص التقدير والثناء على الجهود الكبيرة التي ما فتئ يبذلها لنصرة مبادئ الميثاق، وعلى الحكمة والتبصر اللذين يواجه بهما المسؤوليات الجديدة المتزايدة التي ألقيت على عاتق الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة.

لقد كانت نهاية الحرب الباردة مناسبة أحيت لدى الكثير من شعوب العالم أملا في انبثاق عهد جديد من العلاقات الدولية يتسم بالديمقراطية والعدالة ويتبلور عنه تضامن دولي فعال يرعى مصالح الجميع.

وها نحن اليوم، بعد مرور عدة سنوات على سنوح هذه الفرصة التاريخية، نرى أن توقعاتنا تلك لم تكن صائبة. إذ لم نر بعد أي جهد دولي حقيقي ينحو نحو خلق نظام جديد. ولم نر بعد أثرا ملموسا لفوائد السلام المرجوة. بل ان الظروف الدولية السائدة توحي بأن تلك الفرصة تكاد تتلاشى وسط أفق سياسي عالمي غير واضح المعالم.

وعندما نمعن النظر في الملامح التي تميز النظام العالمي الحالي، نجد أن أركانه تكاد تنحصر في الالحاح على سياسية الانفتاح الاقتصادي وحرية التجارة الدولية وفي التركيز على موضوعي الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ولا ريب أن هذين الموضوعين جديران بكل الاعتبار والاهتمام لأنهما أساسان من أسس نزاهة الحكم والعدل الاجتماعي، وكانا دائما من الأهداف التي سعت لتحقيقها جل الحضارات المتنورة في محاولاتها لخلق مجتمع يتصف بالعدل والسلم الاجتماعي.

قد يكون من المبالغة أو الشطط أن يصر البعض على تطبيق نموذج واحد للديمقراطية في كل بلاد العالم ومجتمعاته، دون مراعاة لعوامل كثيرة تتعلق بحضارات هذه الشعوب وعاداتها وتقاليدها وثقافاتها ودرجة تطورها ومفاهيمها العامة عن الكون والحياة والمجتمع.

وتحتم علينا الديمقراطية على صعيد منظمتنا مراجعة قواعد العمل فيها بما يضمن تطبيقا موحدا لقراراتها وفعالية أنجع للمهمات المنوطة بها.

وفي هذا الصدد فإن المكانة المتعاظمة التي يحتلها مجلس الأمن الآن تقتضي منا مناقشة مدى مواكبته للتغييرات الكبيرة التي عرفها العالم مؤخرا في مجال ميزان القوى الدولية والتوجهات السياسية والاقتصادية الجديدة قصد ضبط مناهج عمله والزيادة في فعاليته. كما تقتضي منا هذه التغيرات مراجعة بعض مقتضيات الميثاق لتمكين منظمتنا من مواجهة

التحديات العالمية الجديدة وذلك بمساهمة الجميع ولصالح الجميع.

أما فيما يخص حقوق الإنسان فإن المغرب يوليها أهمية كبيرة، بل إن دستوره يكرس وجوب احترامها. وأريد أن أؤكد، كما سبق لي أن فعلت في السنوات الماضية، أن لحقوق الإنسان أوجها متعددة ينبغي أن تكون كلها محل الرعاية والاهتمام، وأن لا يقتصر التركيز على الوجه السياسي الذي تبقى أهميته ثابتة. فحقوق الإنسان في توفير الحاجات الأساسية له، كالغذاء والصحة والتعليم والمأوى، حقوق أساسية ثابتة كحقه في الحياة. وقد قرر المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا في العام الماضي أن التنمية التي تسمح بتوفير هذه الحاجات، حق أساسي من حقوق الإنسان.

وهذا يضع على كاهل الدول الغنية واجب إبداء اهتمام أكبر بمصالح العالم النامي الاقتصادية لمساعدته على بلوغ درجات من النمو تسمح له بإعطاء هذه الحقوق ما تستحقه من أولوية.

وأشير في هذا المجال إلى تطلعاتنا للمؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في كوبنهاغن في العام القادم، حيث نتوقع أن يحدد الحاجات الأساسية للإنسان التي تضمن حدا أدنى من الحياة الكريمة وأن يرسم خطة للنهوض بعوامل التنمية الاجتماعية والتطور الاقتصادي لدول العالم الثالث.

لقد دخل العالم عهدا تغيرت فيه العلاقات الدولية القديمة القائمة على أولوية العقائد السياسية. وبدأنا نرى أن السباق نحو التسلح حل محله تسابق على المصالح الاقتصادية يتميز بتعميق روابط التجمعات الاقتصادية الكبرى التي تستهدف خلق قلاع من التكتلات الاقتصادية الجديدة. وسيؤدي هذا الاتجاه في نهاية المطاف إلى إحداث تغييرات كبيرة على خريطة العالم الاقتصادية والسياسية ستكون أهم مميزاتها زيادة تعميق الهوة بين الدول المتقدمة والنامية.

إن طبيعة الحياة العصرية التي تضاءلت فيها المسافات عبر وسائل النقل السريعة، وترابط فيها العالم عبر قنوات الاتصالات الآنية وفي مقدمتها النقل التلفزيوني المباشر، أمر يجعل من الصعب معه إقناع شعوب الدول السائرة في طريق النمو بأن تقبل واقع الحياة التي تزداد فيها الفوارق اتساعا بين غنى الدول المتقدمة وفقر الدول النامية. وإنه لمن غير المنطقي أن نتوقع أن يسود في العالم أمن وسلام دائمان وشاملان في الوقت الذي تعيش فيه الغالبية من سكان العالم في ظروف من اليأس والحرمان والبؤس الاجتماعي.

إن على الدول الغنية أن تساهم في إيجاد حلول مرضية للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها جُل الدول النامية والمتمثلة في تدهور شروط المبادلات وانخفاض أسعار المواد الأولية، والمديونية الخارجية، والنقص التكنولوجي.

لقد تم في مدينة مراكش في شهر نيسان/أبريل من هذا العام توقيع عدة اتفاقات في إطار اتفاق التعريفات الجمركية والتجارة (الغات). وقد أقرت هذه الاتفاقات غلبة شرع القانون في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية عن طريق وضع قواعد تضبط هذا التعامل، بدلا من حالة عدم الانضباط السابقة التي كانت تسير وفق سياسة شرع القوي.

وقد تضمن هذا الاتفاق، الذي وقعته ١٠٩ دول، عناصر جد إيجابية.

ولعل أهم ما تمخضت عنه اتفاقية مراكش هو إنشاء "منظمة التجارة العالمية" التي ستبرز إلى حيز الوجود في بداية العام القادم، والتي ستكون لها صلاحيات في مجال التنفيذ والرقابة.

وإننا لنأمل أن تقوم هذه المنظمة الجديدة، بفضل ما أتيح لها من سلطات ورُسم لها من سياسة ومنهاج، بالعمل على وضع أسس حقيقية لحرية التجارة الدولية بعيدا عن نزعات الحماية الوقائية تحت غطاء تدابير وأشكال مختلفة، مثل ما أصبح يسمى بالاعتبارات الاجتماعية كحقوق العمال وبالاعتبارات البيئية.

لعل أهم ما يميز العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وإنشاء منظمة الأمم المتحدة انعتاق الكثير من الدول من الاستعمار، وبالأخص في القارتين الافريقية والآسيوية، ولم يبق من مخلفات الاستعمار إلا بعض الجيوب الصغيرة التي تأخرت عن الانعتاق لأسباب خاصة، والتي دخلت الآن تباعا في مسلسلات للحل تتم باتفاق الأطراف المعنية.

وبفضل هذه الحلول ستعود، على سبيل المثال، مستعمرة هونغ كونغ البريطانية للسيادة الصينية في عام ١٩٩٧، وسترجع مستعمرة ماكاو البرتغالية إلى حظيرة الوطن الصيني في غضون السنوات المقبلة. كما أن وضع منطقة جبل طارق هو مجال محادثات متواصلة بين اسبانيا وبريطانيا تستهدف إعادة هذه المنطقة إلى السيادة الاسبانية، وهذا ما نؤيده نحن في المغرب.

وللمغرب، كما هو معلوم، جيوب على ضفة البحر الأبيض المتوسط لا تزال حتى الآن تحت الحكم الاسباني، وهي مدينتا سبتة ومليلية والجزر المجاورة لهما. وقد دأب المغرب منذ استقلاله على مطالبة

اسبانيا بإعادة هذه الجيوب حتى يستكمل وحدته الترابية ويضع حدا لهذا النزاع القديم معها.

ولا ريب أن الحل الأمثل لهذا النزاع هو الاقتداء بالحلول التي اتبعت بشأن المستعمرات التي أشرت إليها آنفا ، والتي تقوم على الحوار والتفاهم واستلهام منطق العصر وتغليب الحكمة ومراعاة مصالح الطرفين.

ونعتقد أن الاقتراح الذي تقدم به جلالة الملك الحسن الثاني بإنشاء خلية مغربية اسبانية للتفكير والتشاور حول هذا الأمر هو الإطار الأفضل للوصول إلى تسوية تحفظ للمغرب حقوق سيادته وتسمح لاسبانيا برعاية مصالحها الاقتصادية.

وإننا لعلى يقين بأن ما يربط بين المغرب واسبانيا من علاقات تاريخية وحضارية متميزة منذ قرون ومن أواصر حسن الجوار ومن اعتبارات التعاون المثمر في ميادين عديدة شتى ليحدوهما إلى تذليل الصعوبات التي تعترض سبيل الوصول إلى تسوية هذا النزاع.

وتكتسي علاقات خالية من رواسب الماضي بين المغرب واسبانيا أهمية كبيرة بالنظر إلى انتمائهما إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط، هذه المنطقة الحساسة من العالم التي نريد لها أن تكون منطقة تعاون واستقرار وتضامن.

وفي هذا السياق، فإننا نبقى مقتنعين بأن أمن ورفاهية أوروبا ولا سيما الدول المتوسطية منها رهين بأمن ورفاهية دول جنوب البحر الأبيض المتوسط. ولن يتأتى ذلك إلا بالقضاء على الفوارق القائمة في مختلف المجالات بين ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط، وبإقامة تعاون متعدد الأوجه مبني على رؤية شمولية لمفهوم التعاون، وعلى عزيمة الطرفين في إقامة شراكة تكون قاعدة صلبة لاستقرار ورفاهية المنطقة.

وانطلاقا من هذا الاقتناع اقترح المغرب على مجلس وزراء الشؤون الخارجية لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، في دورته الرابعة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بروما، عقد مؤتمر وزاري للأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط تشارك فيه الدول المتوسطية وكافة الدول التي تهتم بمستقبل هذه المنطقة الحساسة، وذلك من أجل البحث والتشاور حول مختلف القضايا والمشاكل التي تواجه منطقتنا. ونتمنى أن يحظى هذا الاقتراح بتأييد الدول المعنية.

ما زال المغرب يعمل جاهدا مع أشقائه في دول المغرب العربي لبناء صرح وحدة المغرب العربي، ويبذل معهم جهودا لإخراج هذه الوحدة إلى حيز الوجود. ولا يخفى على أحد أن تحقيق هذه الوحدة، رغم كل ما تم حتى الآن في مجال إقامة المؤسسات والهياكل والنصوص، تعترضه بعض المصاعب. ولكن الجميع يؤمن بأن بناء هذا الصرح سيعود بالخير العميم على جميع أبناء المنطقة، وسيخلق لهم فرصا كبيرة للنمو والتطور.

وقد اتضح أن الوصول إلى هذا الهدف المنشود في ظل الظروف الراهنة بطيء الوتيرة بالضرورة، ولكن المغرب تحدوه عزيمة صادقة ويتسلح بإرادة قوية للتغلب على هذه الصعوبات، لأنه يدرك أن مستقبله ومستقبل دول المنطقة رهين بتحقيق هذه الوحدة وبتضامن دولها التي تربط بين شعوبها فوق كل ذلك روابط وحدة التراث والتاريخ المشترك والثقافة واللغات والدين وأواصر القربى.

أما ما يسمى بقضية الصحراء الغربية فقد دخلت خطة التسوية الأممية الخاصة بها مراحل تطبيقها النهائية، وقام المغرب بإبداء تعاونه المخلص مع السيد الأمين العام لتسهيل مهمته والإسراع بالوصول إلى الحل المنشود كما تشهد بذلك تقاريره. ونأمل أن تتم عملية الاستفتاء في الأشهر القريبة القادمة.

لقد كان العقد الأخير من السنين من أسوأ العقود التي مرت على أوضاع القارة الافريقية اقتصاديا واجتماعيا. ولم تؤد الجهود الدولية المحدودة التي بذلت لمعونتها إلى أي تحسن. بل أن مستويات الحياة في كثير من دول جنوب الصحراء ازدادت سوءا حيث استمر تناقص معدل الدخل الفردي من جهة وانخفض معدل نمو الناتج القومي الإجمالي إلى أقل من ١,٥ في المائة في الوقت الذي يتزايد فيه النمو السكاني بنسب قياسية عالية.

وأمام تفاقم هذا الوضع والتهميش الذي ما فتئت تعاني منه القارة الافريقية فإن الحلول الجزئية والمؤقتة لم تعد ذات جدوى، بل صار من الضروري أن تتضافر الجهود الدولية لعلاج هذه الحالة الاستثنائية بحلول جذرية.

وقد اغتنم جلالة الملك الحسن الثاني فرصة انعقاد لقاء مراكش التاريخي ضمن إطار اتفاقيات الغات فناشد قادة العالم الذين حضروا ذلك اللقاء العمل على إدماج اقتصاد القارة الافريقية بالاقتصاد العالمي؛ وطالب بوضع "برنامج مارشال" يرمي إلى تخفيف البؤس والمعاناة عن الملايين من البشر في القارة الافريقية.

ويستمر المغرب، كبلد افريقي أصيل، في بذل كل ما يستطيع لمساعدة الدول الافريقية الشقيقة الواقعة جنوب الصحراء بكل الوسائل المتوفرة لديه، كتعبير عن تضامنه العملي معها. كما أنه يخصص ٩٠ في المائة من المبالغ التي يرصدها للتعاون الدولي لمصالح الدول الافريقية الشقيقية.

وعلى الساحة الافريقية أيضا، شهد شهر نيسان/أبريل من هذه السنة حدثا تاريخيا هاما تمثل في انتصار القوى الديمقراطية والحرية والمساواة على قوى التمييز العنصري، حين تمت في دولة جنوب افريقيا انتخابات حرة شملت كل أفراد الشعب. وتوجت بانتخاب السيد نيلسون مانديلا رئيسا للجمهورية.

وقد أعرب المغرب في حينه عن ترحيبه بهذه التطورات الحاسمة التي وضعت حدا لنزاع دام طيلة نصف قرن ودخلت بدولة جنوب افريقيا الشقيقة في عهد من التآزر الوطني والديمقراطية النزيهة مما يبشر بمستقبل زاهر لجميع أفراد شعبها.

وقد ساهم المغرب بقسط وافر في دفع مسلسل التسوية، عن طريق اتصالاته العديدة وتشجيعه للرئيسين نيلسون مانديلا ودي كليرك اللذين يشهد لهما الجميع بالحكمة والتبصر. كما كان سباقا لربط علاقات دبلوماسية مع تلك الدولة منذ أزيد من سنتين. ولن يألو المغرب جهدا في دعم أسس تعاونه مع هذه الدولة التي نعرب عن سعادتنا لرؤيتها تحتل مكانها الطبيعي في حظيرة الأمم المتحدة. ولا يخالجنا أدنى شك في أنها ستساهم بدور كبير وإيجابي في إغناء عمل الأمم المتحدة وفعاليتها في صالح القارة الافريقية.

بعد مرور سنة على الاتفاق الذي وقع بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في واشنطن بشأن الحكم الذاتي المحدد في غزة وأريحا، نجد اليوم أن مسيرة السلام في الشرق الأوسط تشق طريقها بوتيرة واثقة تبعث على التفاؤل لأول مرة منذ قرابة نصف قرن.

وقد دخل ذلك الاتفاق حيز التطبيق العملي رغم ما يعترضه من عقبات وعراقيل بين حين وآخر. وهذه بداية مشجعة نرجو أن تستمر لتشمل جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولتشمل أيضا نقل جميع السلطات الى الادارة الفلسطينية تمهيدا لحل شامل يعيد للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة كاملة بما فيها اقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس طبقا لقرارات الأمم المتحدة.

إن من الطبيعي أن تكون بداية تجربة الحكم الذاتي الفلسطيني صعبة ودقيقة ككل بداية مماثلة. وإنه ليحدونا الأمل في أن دول المجموعة الدولية التي عاصرت المشكل الفلسطيني منذ عدة عقود، ودعمت الكفاح الفلسطيني عبر مراحل عديدة، لن تبخل الآن في مد يد العون والمساعدة الماديين للسلطة الوطنية الفلسطينية في هذا الظرف الدقيق، كي تساعدها على بناء مؤسساتها الوطنية وهياكل اقتصادها بما يكتب لهذه التجربة النجاح الكامل.

تم كذلك في واشنطن توقيع اتفاق أردني اسرائيلي. غير أن استتباب السلام والأمن في ربوع تلك المنطقة ما زال رهينا بالوصول الى حل شامل يضمن استرداد الأراضي المحتلة السورية واللبنانية طبقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وعلى الخصوص القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

وكان المغرب من أوائل من حثوا على الحوار بين أطراف النزاع العربي الاسرائيلي لأنه آمن دائما بفضيلة هذا الحوار ونادى الى اتباعه كوسيلة مثلى لحل النزاعات، إدراكا منه بأن الحروب واستعمال منطق العنف لن تؤدي اطلاقا الى حلول دائمة وناجحة. ويخالجه الآن شعور بالارتياح وهو يرى أطراف النزاع في الشرق الأوسط تتحاور للوصول الى تفاهم يطوي صفحة النزاعات والحروب والمآسي ويفتح مرحلة جديدة في تاريخ هذه المنطقة يسود فيها السلام والتعاون والرفاهية.

وحرصا من المغرب على تشجيع جهود السلام، وجلب فوائد السلام للعالم العربي فإنه سيحتضن في الشهر المقبل مؤتمرا اقتصاديا في مدينة الدار البيضاء حول تنمية الشرق الأوسط وافريقيا الشمالية يساهم فيه كبار المسؤولين الحكوميين من دول عديدة ورجال الأعمال والخبراء الاقتصاديون والماليون للعمل على إرساء قواعد جديدة لنهضة تنموية واقتصادية في بلدان هاتين المنطقتين واقامة برامج اقتصادية تقوم على الشراكة لما فيه خير هذه البلدان وشعوبها.

وبخصوص الخلاف القائم بين إيران ودولة الامارات العربية المتحدة فإن الأمل يحدونا أن نرى الدولتين العضوين في منظمة مؤتمر الاسلامي تلجآن الى الحوار لفض النزاع القائم بينهما بشأن مستقبل جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى.

وبحكم العلاقات التاريخية والصداقة التي تجمع بين الشعبين والتي مكنتهما من التعايش جنبا الى جنب في إطار السيادة الاماراتية على جزيرة أبو موسى فإن

الأمل معقود أن ترجع الأوضاع الى ما كانت عليه من قبل بين إيران ودولة الامارات العربية المتحدة.

يعيش الشعب البوسني مأساة قل نظيرها في التاريخ المعاصر إذ لا يزال يتعرض لأنواع من التنكيل والقتل الجماعي والتطهير العرقي والتشريد ومصادرة الممتلكات وتدمير دور العبادة وطمس المعالم الثقافية.

ولعل ما يحز في النفس عجز المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة عن وقف الفضائح التي ترتكب ضد شعب البوسنة، وعجزهما عن فرض احترام مبادئ التعامل الدولي التي تنتهكها الممارسات الصربية كل يوم.

تحل علـى منظمتنـا في العام القادم الذكرى الخمسون لتأسيسها. ومما لا شك فيه أن قرابة نصف القرن الأول الذي انصرم على عمر منظمة الأمم المتحدة كان حافلا بالنشاط والمنجـزات، كما تخللته بعض النكسات والنواقص.

وكان من ايجابيات هذه المنظمة عملها الدؤوب لتحرير الشعوب من ربقـة الاستعمار ومساعدتها للحصول على استقلالها السياسي، وفض الكثير من النزاعات بالطرق السلمية، والمحافظة على الأمن والسلام الدوليين عن طريق عمليـات حفظ السلام الدولية. كما اسهمت الأمم المتحدة ومؤسساتها ووكالاتها المتخصصة بجهود كبيرة في المجالات الاجتماعية والصحية والثقافية وغيرها.

لكن منظمتنا لم تنجح في الاضطـلاع بجزء من مهامها عهد به الميثاق إليها، وأخص بذلك الجانب الاقتصادي والتنموي للدول. حيث لم يتم بشأن هذا الجانب أي عمل أساسي يساعد الدول، وخصوصا النامية منها، على التطور والتنمية الاقتصادية، رغم كثرة المحاولات والاجتماعات التي خصصت لهذا الأمر.

وستحل الذكرى الخمسون لميلاد منظمتنا في غمار ظروف دولية مغايرة تماما لتلك الظروف التي كان يعرفها العالم في أعقاب الحرب الثانية. ويقع على عاتق منظمتنا الآن مواكبة تغير الزمن والتكيف مع الأوضاع التي أنجبتها ٥٠ عاما من التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينبغي عليها كذلك مواجهة تحد تاريخي يتمثل في استشراف آفاق المستقبل للقرن الواحد والعشرين الذي يتأهب العالم لدخوله.

لقد طرحت على بساط البحث أفكار وتصورات عديدة تتعلق بتطوير منظمة الأمم المتحدة واصلاح هياكلها، وتجهيزها بما تحتاج إليه لمواجهة الطلبات الجديدة المتزايدة التي تنهال عليها في مجالات عديدة ولجعلها منظمة تتجاوب مع حاجات المجتمع الدولي الحالية. وجاءت مذكرة الأمين العام "خطة للسلام" في وقت مناسب لترشد الى أنجع الوسائل لوضع أجهزة الأمم المتحدة في خدمة السلام والأمن الدوليين، كما أتت بأفكار جديدة خلاقة تتصل بالدبلوماسية الوقائية لمنع نشـوب النزاعات وبشـؤون صنع السلام وبنائه والمحافظة عليه وغيرهـا من المقترحات القيمة التي لا نشك أنها ستحسن أداء منظمتنا في ميادين شتى.

ولا ريب أن الذكـرى الخمسين المقبلة ستكون مناسبة وحافزا للعديد من قادة العالم ومفكريه للانكباب على إعادة كتابة مستقبـل هذه المنظمة، مسلحين بتجربة الماضي الحافل بأحداثـه وعبره وبتصورات مستقبل واعد مشرق، حتى ترقى منظمتنـا الى مستوى تطلعات انسان القرن المقبل في العيش في ظلال الأمن والسلام والعدل الاجتماعي والكرامة الانسانية.

الرئيس (ترجمـة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير العلاقات الخارجية في بنما، سعادة السيد غبريل لويس غاليندو.

السيد لويس غاليندو (بنمـا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا أن أعبر عن مدى سعادتنا بانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. ولما كنتم سياسيا متمرسا بارزا، فإننا على يقين من أن هذه الدورة سوف تحرز نجاحا باهرا. ونحـن نشيد بالأعمـال التي أنجزها السفير صامويل انسانالي، من غيانا، الذي ترأس الدورة الأخيرة للجمعية العامة. كما نعرب عن الامتنان للسيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للمنظمة، لما يؤديه من أعمال ممتازة، الأمر الذي يعبر عن اهتمامه الدائم بالمساعدة في بناء مجتمع عالمي اكثر عدالة وتقدمية على اساس مقاصد ومبادئ ميثاق سان فرانسيسكو.

لقد استكمل شعب بنما، في أيار/مايو الماضي، عملية انتخابية لا تشوبها شائبة. وتتيح لنا النتائج حاليا الاضطلاع بمهمة التعمير الديمقراطي للدولة بمشاركة عريضة وتعاونية من جانب كل الفئات الاجتماعية المختلفة في بنما.

وقد أتاح ذلك لنا تطوير علاقات جديدة واعدة من التفاهم والتعاون مع حكومة الولايات المتحدة، اساسها التصميم المشترك على الوفاء بالجدول الزمني الذي وضعته معاهدات توريخوس - كارتر بشأن قناة بنما والأراضي المرتبطة بها. وبالاضافة الى ذلك، نسعى الى توسيع علاقاتنا، بوصفنا شركاء وأصدقاء للولايات

المتحـــدة، الى ميادين جديدة، من شأنها أن تسهل حل المشاكل الاقليمية والعالمية التي تؤثر على استقرار مجالات الاهتمام المشترك لكلتا الدولتين. وسوف تمضي حكومة بنما، بنضج وباحساس شديد بالكرامة والوطنية، نحو عصر جديد في علاقاتنا مع الولايات المتحدة.

مرة أخرى تصبح هذه المعاهدات لبلدينا معبرة عما قصدناه بها عندما وقعت قبل ١٧ عاما: الا وهو امكانية العمل المشترك بين دولة عظمى وبلد صغير بطريقة سلمية، لتحقيق نتائج نافعة على نحو متبادل بشأن مسائل أدت قبلا الى المواجهة. وبالاضافة الى ذلك، فإن هـــذا يتماشى مع مبادئ القانون الدولي ويعطينا جميعا سببا جديدا للأمل فيما يتعلق بالعصر الجديد الذي يسعى العالم حاليا الى تحقيقه.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة اريستانبيكسوفا (كازاخستان).

وعملا بتلك المعاهدات، تعتزم الحكومة التي يرأسها السيد ارنستو بيريز بياداريس أن تطبق بطريقة تتسم بالمسؤولية الجدول الزمني لاستعادة بنما جميع الأراضي والمياه والمنشآت التي تكون القناة والمنطقة المجاورة لها. ونعتزم، بالمثل، كفالة نزع السلاح التام للمجرى المائي، ونعد العدة منذ الآن للتحويل الفوري للمنشآت العسكرية الأجنبية الى مراكز صناعية وتجارية ذات أهمية دولية تزاول أعمالها على بعد لا يتجاوز بضع ياردات من البواخر العابرة يوما بعد يوم متجهة الى جميع نقاط البوصلة.

وستؤمـــن القرارات التي اتخذناها تحويل هذا الشريط من الأراضي الى واحدة من أكثر المناطق جذبا للاستثمـــار في مناطق المحيط الأطلسي والأمريكتين وحوض المحيط الهادئ.

لا تعدو بنما أن تكون بلدا صغيرا على الرغم من طاقتها الاقتصادية والثقافية الكبيرة. وبالتالي فإن هذا المشروع الانمائـــي سيتطلب تعاونا دوليا. وتعتزم الحكومة البنمية الجديدة، في الأجل القصير، تنسيق هذا التعاون لكي تستفيـــد علـــى أفضل نحو من امكاناتها الهائلة.

وفي هذا السيـــاق، سننظـــم في سنـــة ١٩٩٧، الكونغرس العالمي المعني بقناة بنما للاحتفال بالذكرى العشرين لتوقيع معاهدات توريخوس - كارتر. وستجمع هذه المناسبة بين مستخدمي القناة والمستعملين المحتملين للمرافق المرتبطـــة بهـــا - بناة السفن والصناعيون والماليون والخبراء التقنيون والمخططون ومديرو التعليم العالي لدراسة نطاق وتنسيق جوانب المشروع الانمائي بأكمله لقناة بنما والأمة البنمية.

سيكون هذا المؤتمر أيضا ساحة لعرض المنتجات المتصلـــة بالتكنولوجيا ووسائط الإعلام والاتصالات، وكذلك للتجـــارة عبر المحيطيـــن وفيما بين القارات. لذلك فسيكون لهذا المؤتمر أهميـــة خاصـــة في قياس نطاق الاتجاه العالمي الجديد الذي نسميـــه "العولمة". ولهذا السبب فإننا نعتزم التخطيط لهـــذا المؤتمر بالتعاون مع الأمم المتحدة، وكذلك مع البلدين اللذين اشتغلا، كل في وقته، بتشييد القناة - ألا وهما فرنسا والولايات المتحدة.

بيد أن هناك وجها آخر لهذا الحال. فلقد أثبتنا نحن البنميين بما لا يدع مجالا للشك قدرتنا على إدارة القناة القائمة وتشغيلها بكفاءة، وسندلل على ذلك مرة ثانية في المؤتمر العالمي. إلا أننا نرغب في مواصلة استخـــدام هذه المهارات، وتشكل هذه الرغبة الأساس للمشاريع المرتبطة مع المرحلة النهائية الراهنة من تنفيذ معاهـــدات توريخـــوس - كارتر: وأعني بذلك المجمع الجامعي الدولي الذي نسميه "مدينة المعرفة". وفي هذا المجال، نستطيع، بالاستعانة بمرافق البنية الأساسية الممتازة التي ستؤول إلى بنما في القريب العاجل، أن نجمع، في أفضل بيئـــة طبيعية ممكنة، ما بين فروع وأقسام الجامعات الرئيسية المهتمة بدراسة المواضيع المتصلة بالقرن المقبل وآفاقه المرتقبة - مواضيع من قبيل الاتصالات والاتصالات اللاسلكية، والنقل البحري والجوي، وتكنولوجيا الحاسوب، والتبادل التجاري الدولي، والبيئة والتنميـــة المستدامة، علاوة على العلاقات الاقتصادية وعلاقات الأعمال ما بين الامريكتين وحوض المحيط الهادئ.

بهذا التصور، ستستعيض "مدينة المعرفة" عن القواعد العسكرية والجنود الأجانب بمجمع دولي من الجامعات وجيش كبير من الطلاب والمدرسين من جميع أرجاء العالم. وسيكـــون ذلك أفضل طريقة للاحتفال بنهاية الحرب الباردة وظهور ظروف عالمية جديدة، بينما نجعل أبواب العهد الجديد مفتوحة أمام آلاف كثيرة من شبابنا. وإننا لعلى يقين من أن هذا المشروع سيحصل على التعاون الدولي اللازم وعلى الدعم من منظومة الأمم المتحدة.

ثمة قضية أخرى تثير اهتماما مماثلا على الصعيد العالمي وتستحق الاهتمام من هذا المحفل. فرغم أن قناة بنما ممر بين محيطين فإنها تغذي بالمياه العذبة فقط لاغيـــر. ولهـــذا السبب فإن وجودها ونوعية خدماتها، وإمكانية توسيع تلك الخدمات، تتوقف على تجديد غاباتها والاهتمام بالبيئة التي لا غنى عنها في

تغذية حوضها، وضمان إمدادات المياه، وتيسير تشغيل القناة.

لقد عانى هذا الحوض من تدهور مثير للانزعاج سيعمل، إذا ما استمر، على تعويق الخدمات التي تقدمها القناة للعالم. وقد شرعت بلادنا، وعيا منها بمسؤولياتها، في سلسلة من المشاورات الوطنية والدولية ابتغاء لتصميم حملة لتأمين الموارد التقنية والمالية المطلوبة لكفالة الظروف البيئية التي يتطلبها الاستخدام المحسن والأمثل للقناة. ومن الممكن أن تستخدم هذه الحملة كنموذج للتعاون الدولي لكفالة الاستخدام الملائم للموارد الضرورية للبشرية.

لقد عادت بلادنا إلى الانضمام مؤخرا إلى مجموعة ريو - التي كنا من أوائل من تعهدوها - كعضو كامل العضوية. وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية، فإننا نتفق تماما مع المقاصد والإعلانات والاتفاقات التي اعتمدتها هذه المجموعة.

ونحن البنميين عازمون بإخلاص على توسيع حوارنا السياسي وتعاوننا الاقتصادي مع البلدان المجاورة. ومن أجل ذلك فإننا نواصل عملية الاندماج مع بلدان امريكا الوسطى بجميع الطرق التي يمكن أن تكون مفيدة للجميع.

وستعمل بنما، بفضل تاريخها وتقاليدها، ولأسباب تتعلق أيضا بقربها الجغرافي وتماثلها الاقتصادي، على تعزيز الروابط والتكامل مع جيرانها في أمريكا الجنوبية الذين تشاطرهم مثل بوليفار.

وفي الوقت نفسه، تفرض علينا الفرص التجارية الكبيرة المتاحة لنا نتيجة لإعادة قناة بنما والمناطق الملاصقة لها أن ندعم روابطنا مع بلدان حوض المحيط الهادئ، وأن نعمل معها في المشاريع والأنشطة ذات الفائدة المتبادلة.

ولأسباب مماثلة، تنوي بنما، التي تتمتع بالفعل بعلاقة خاصة مع الولايات المتحدة - علاقة تكتسب أهمية خاصة في الوقت الحالي - أن تلتمس عضوية رابطة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، التي من المتيقن أن أعضاءها الراهنين، كندا والولايات المتحدة والمكسيك، سيقومون بدور هام في كفالة أفضل استخدام ممكن لمناطق القناة التي ستؤول إلى بنما.

لاحظ المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة أعراض أزمات متكررة في أجزاء معينة من منطقة الكاريبي. وقد عرضت بنما، بشروط محددة معينة، أجزاء من أراضيها الوطنية للمساعدة في توفير حل مؤقت لمشكلة أهالي الأطواف والقوارب الهايتيين والكوبيين. وكان الدافع وراء هذه البادرة اعتبارات إنسانية لاغير وبدون أية استدلالات سياسية أو دبلوماسية. وسنواصل العمل بهذه الطريقة، خاصة عندما تكون مفيدة في توفير مهلة من الزمن يمكن العثور خلالها على حل سلمي مقبول للأسباب الكامنة وراء هذه المشاكل.

وفي حالة هايتي، تشعر حكومتي بالغبطة على وجه الخصوص لما حدث من التوصل إلى اتفاق يسمح بإنزال قوات متعددة الجنسيات وفقا لقرار مجلس الأمن ذي الصلة وبدون جراح الغزو بالقوة. ورغما عن ذلك، نعتقد بأن مشاكل هايتي لن تحل إلا عندما تنفذ جميع أوجه قرار مجلس الأمن بالكامل، شريطة أن يساعد المجتمع الدولي، فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، على استئصال دواعي الفقر والتخلف السائدين هناك.

وفيما يتعلق بالحال في جمهورية كوبا الشقيقة، فإننا نؤمن بأنه لابد من التصدي للأسباب الكامنة وراء النزاع. ولهذا السبب، تحبذ حكومتي الإصلاحات التي تضمن، من خلال ممارسة الحق في تقرير المصير، إقامة نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب هناك. وعلاوة على ذلك، تحبذ حكومتي رفع الحصار الاقتصادي الذي يعد عبئا ثقيلا على ذلك البلد. ولن يكون بالاستطاعة التغلب على هذه الأزمة إلا بالعمل على كلتا الجبهتين في نفس الوقت. ونحن على استعداد تام لمساعدة كوبا الدولة الكاريبية الشقيقة.

مع انتهاء الحرب الباردة أخذ العالم يركز معظم اهتمامه على مشاكل أخرى، جديدة وقديمة، تشكل الآن جدول الأعمال العالمي - مشاكل من قبيل العملية الراهنة لإعادة تشكيل نظم العلاقات الاقتصادية والسياسات الدولية.

ولابد من التشديد على أنه من المهم، عند تناول الظاهرة المعروفة باسم "العولمة"، أن ينشأ نظام جديد يأخذ في اعتباره واقع البلدان الصغيرة والدول النامية ومصالحها وحقوقها السيادية وطموحاتها الحقة بصفة عامة. وأي تطور يعجز، بدافع من الأنانية أو اللا مبالاة أو قلة الاهتمام أو ما شابه، عن الوفاء بهذا الاشتراط، سيلقي بنا حتما في عالم مكبل بمزيد من الاختلال والتهمش والقلاقل.

ولن تتحقق آمال البشرية بالنسبة للقرن الحادي والعشرين إلا إذا تمكنا من أن نبني سويا مستقبلا أكثر انصافا ومساواة وتوازنا. وهذا ينطبق على جميع البلدان سواء كانت غنية أم فقيرة، قوية أم ضعيف.

وهذا المستقبل يتطلب، على وجه التحديد، الشروع فورا في برنامج نشط للعمل المشترك والمنسق من أجل القضاء على أكبر مشكلة تواجه البشرية

ألا وهي الفقر. وها هي فيما نعلن اليوم مرة أخرى وأمام هذه الجمعية، إنها على استعداد للمشاركة في البرامج الدولية الرامية إلى محاربة الفقر وتعزيز التضامن والمساواة الاجتماعية، بالإضافة إلى تلك الرامية إلى النهوض بنوعية حياة أفضل للقطاعات الأكثر حرمانا وقهرا. وستلتزم بنما، على وجه الخصوص، ببذل الجهود الرامية إلى تحسين الحالة الاجتماعية للأسرة وللنساء والأطفال.

وفيما يتعلق بهذا التطلع العالمي، تبوأت النساء في بنما بالفعل مراكز ذات أهمية نسبية على الساحتين السياسية والمهنية على حد سواء. فاليوم، ولأول مرة في تاريخ جمهوريتنا تترأس هيئتنا التشريعية سيدة هي زعيمة شعبية معروفة، بينما خاضت سيدة مرموقة أخرى انتخابات الرئاسة الأخيرة في جمهورية بنما، وتلك السيدة تتزعم الآن حزب المعارضة الرئيسي. كما أننا فخورون بأن نرى سيدات بنميات مهنيات في مجلس وزراء السيد ارنستو بيريز بياداريس وقاضيات في المحكمة العليا في بنما. وبإيجاز تضطلع النساء في بنما بدور قيادي قوي في جميع جوانب حياتنا السياسية والخاصة، وهن باستمرار في مقدمة تنميتنا التقنية والعلمية والمهنية. ولهذا السبب، سنواصل تأييدنا لإجراءات الدعم التي تمكن النساء من تحقيق مساواة كاملة فعالة في الحقوق والفرص في عالم يزداد فيه التنافس.

ثمة مسألة أخرى تتمثل فيما قررته بلادي من التصدي بصرامة وبلا لبس أو غموض لمشاكل الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال والإرهاب. فنحن نضع حاليا استراتيجية لمحاربة هذه الآفات الرهيبة التي تعرض للخطر وجود أمننا ذاته. كما نحبذ تطوير إجراء مشترك منسق على الصعيد الدولي. إن مجتمع الأمم يواجه تحديا كبيرا من جراء هذه المشاكل الخطيرة، ونناشد، بقوة، حكومات وشعوب أمريكا اللاتينية أن تنشئ منظمة قوية لمحاربتها.

في مجال آخر تولي بنما اهتماما خاصا للمناقشات الرامية إلى تعريف دور جديد للأمم المتحدة والإصلاحات الهيكلية الماثلة التي تتطلبها هذه المنظمة العالمية وبالنسبة لهيكلة الأمم المتحدة على وجه التحديد، تعتقد بنما أن من الضروري زيادة تمثيل أهم هيئاتها المعنية بصنع القرار. وعلى وجه الخصوص، ترى بلادي ضرورة توسيع عضوية مجلس الأمن. وتود بنما أن تكرر أنه، أيا كان النهج الذي سيتبع، فلابد من زيادة مشاركة امريكا اللاتينية في ذلك الجهاز، ولابد من النظر في إمكانية منح بلدان امريكا اللاتينية عضوية دائمة فيه.

يسعدني أن أعلن أن حكومة بنما الديمقراطية الجديدة تقبل تماما التزامها بدعم وتعزيز وجودها في الوكالات الدولية، لتمثل صوت امريكا اللاتينية والكاريبي الذي يبقى مخلصا لتطلعات البلدان النامية المشروعة. وهذا الالتزام تجلى بوضوح في الخطاب الذي ألقاه أرنستو بيريز بياداريس عند أدائه اليمين الدستورية وتنصيبه رئيسا للجمهورية. فقد قال:

«هذا هو الوجه الجديد الذي تريه بنما لأصدقائها في الخارج. لقد تجاوزنا مرحلة السعي إلى التضامن معنا فيما يخص معاهدة القناة لنستعيد مزايا وضعنا الجغرافي. الآن نريد أن نبدأ مشاركتنا في العالم الجديد الذي يتحدانا جميعا، وأن نجعل العالم يعرف مزايا وإمكانيات موقعنا الجغرافي، ويتعرف على رغبتنا في الاستفادة من جميع الفرص على نحو ملائم منصف محترم بانتهاجنا لسياسة خارجية قوية خالية من التعقيدات وقادرة على مساعدتنا في التغلب على تحديات القرن القادم. فنحن أصدقاء للجميع ولا نكن العداء لأحد».

إننا ننظر بتفاؤل إلى تنمية البشرية، وبصفة خاصة، في بلادي. وسنسلم الراية إلى شبابنا للسير على درب التقدم والسلام والعدالة الذي تسير عليه بلادنا.

أخيرا، يسعدني أيضا، في هذه المناسبة أن أتمنى لكم، السيد الرئيس، كل نجاح في مهمتكم، مهمة قيادتكم الجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.